وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة قاصدي مرباح – ورقلة –

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

مسار: العلوم المالية والمحاسبية

مذكرة مقدمة لإستكمال متطلبات شهادة الماستر أكاديمي في العلوم المالية والمحاسبية

تخصص: مالية المؤسسة

بعنوان:

دور آليات حوكمة الشركات في الحد من الفساد المالي في الجنوب الشرقي الجزائر.

دراسة ميدانية 2019

من إعداد الطالب : بوزيان عبدالمجيد

نوقشت وأجيزت علنا بتاريخ: 27 جوان 2019

أمام اللجنة المكونة من السادة:

د/ دادن عبد الغفور	(أستاذ محاضر– جامعة ورقلة)	رئـــــــيساً
د/ حفـصي رشيـــد	(أستاذ محاضر– جامعة ورقلة)	مشرفاً ومقرراً
د/ بضياف عبد الباقي	(أستاذ محاضر– جامعة ورقلة)	مـناقـــــشاً

السنة الجامعية

2019-2018

شكر

من لم يشكر الله لم يشكر الناس، فلله الحمد والشكر

نتقدم بالثناء والعرفان بالجميل إلى كل من وهبنا دفعا جديد

لانجاز هذا البحث المتواضع ونخص بالذكر:

الأستاذ المشرف حفصي رشيد الذي لم يبخل علينا بتوجيهاته ونصائحه القيمة

وكذالك نشكر الدكتور شلغام هشام على تشجيعه المستمر لنا.

إلى كل من مد لنا يد العون من قريب أو بعيد.

إهداء

اهدي تخرجي إلى من تجرعت ألكاس فارغا لتسقيني قطرة حب

إلى من حصدت الأشواك عن دربي لتمهد لي طريق العلم

إلى روح أمي رحمة الله عليها.

إلى من أكن له الاحترام

إلى من كافح وناضل من اجل إسعادنا

إلى روح أبي رحمه الله.

إلى زوجتي الغالية.

إلى قرة عيني، بناتي **إسراء** و **رودينا**.

إلى كل إخوتي وأخواتي كل واحد باسمه.

إلى كل العائلة و الأصدقاء.

الملخص

ملخص:

هدفت هذه الدراسة إلى دراسة دور آليات حوكمة الشركات في الحد من الفساد المالي في الجنوب الشرقي الجزائر، حيث اعتمد الباحث على المنهج الوصفي في شقه النظري وطبق المنهج الاستقرائي في تحليل الاستبيان الذي تم توزيعه كجانب من الدراسة التطبيقية على عينة تتكون من 41 فرد بين مراجعي حسابات ومفتشين وإطارات وموظفين بمؤسسات عمومية وخاصة، واستخدم الباحث جملة من الأساليب الإحصائية والرياضية في تحليل البيانات بالإضافة إلى برنامج (SPSS.V20) ومعالج البيانات Excel وقد توصلت الدراسة إلى أن :

- ظاهرة الفساد المالي منتشرة بشكل محدود في الجنوب الشرقي الجزائر.
- آليات حوكمة الشركات مطبقة بمستوى عالي في الجنوب الشرقي الجزائر.
- توجد هناك علاقة عكسية بين مستوى تطبيق آليات حوكمة الشركات ومستوى انتشار ظاهرة الفساد المالي في الجنوب الشرقي الجزائر.

الكلمات المفتاحية : حوكمة الشركات، فساد المالي.

Abstract:

The objective of this study is to study the role of corporate governance mechanisms in reducing financial corruption in Algeria. The researcher relied on the descriptive approach in the theoretical unit and applied the inductive method in analyzing the questionnaire which was distributed as part of the applied study on a sample of 41 individuals among auditors, And the employees of public and private institutions. The researcher used a number of statistical and mathematical methods in data analysis in addition to the SPSS.V20 program and the Excel data processor. The study concluded that:

- The phenomenon of financial corruption is very limited in Algeria.
- Corporate governance mechanisms are in place at a high level in Algeria.
- There is an inverse relationship between the level of application of corporate governance mechanisms and the level of spread of financial corruption in Algeria.

Keywords: corporate governance, financial corruption

قائمة المحتويات

الشكر

الإهداء

ملخص.....I

قائمة المحتويات.....II

قائمة الجداول.....IV

قائمة الأشكال البيانية.....V

قائمة الملاحق.....VI

قائمة الرموز والاختصارات VII

مقدمة .....أ

الفصل الأول: الأسس النظرية للحوكمة والفساد المالي

تمهيد الفصل الأول.....06

المبحث الأول: الإطار ألمفاهيمي للحوكمة والفساد المالي 07

المطلب الأول: ماهية حوكمة الشركات.....07

المطلب الثاني: الإطار ألمفاهيمي للفساد المالي.....19

المبحث الثاني: علاقة الحوكمة بالفساد المالي.....25

المطلب الأول: علاقة الآليات الداخلية لحوكمة الشركات بالفساد المالي.....25

المطلب الثاني: علاقة الآليات الخارجية لحوكمة الشركات بالفساد المالي.....26
المبحث الثالث: الدراسات السابقة.....26
المطلب الأول: الدراسات باللغة العربية.....26
المطلب الثاني: الدراسات باللغة الاجنبية.....30
المطلب الثالث: الدراسة الحالية.....31
خلاصة الفصل لاول.....32

الفصل الثاني: الدراسة التطبيقية للحوكمة والفساد المالي.

تمهيـــد الفصل الثاني.....34
المبحث الأول: الطريقة والأدوات المستخدمة.....35
المطلب الأول: الطريقة المستخدمة.....35
المطلب الثاني: الأدوات المستخدمة.....42
المبحث الثاني: النتائج والمناقشة.....47
المطلب الأول: النتائج.....47
المطلب الثاني: مناقشة النتائج.....55
خلاصة الفصل الثاني.....57
خاتمة.....59
المراجع.....62
الملاحق.....66

قائمة الجداول

رقم الجدول	عنوان الجدول	رقم الصفحة
1.2	الاستبيانات الموزعة على مجتمع الدراسة	36
2.2	مجموع الاستبيانات الموزعة والمسترجعة والصالحة للتحليل الإحصائي	37
3.2	توزيع عينة الدراسة حسب متغير الوظيفة	38
4.2	توزيع عينة الدراسة حسب متغير الخبرة المهنية	39
5.2	توزيع عينة الدراسة حسب متغير المستوى التعليمي	40
6.2	مقياس ليكرت ذو المستويات الثلاثة	42
7.2	تقسيم فقرات المحاور الاستبيان	43
8.2	نتائج معامل ألفا كرونباخ لثبات أداة الدراسة	45
9.2	نتائج معامل ألفا كرونباخ لقياس ثبات محاور الاستبيان	45
10.2	سلم ليكرت الثلاثي	47
11.2	مستوى انتشار الفساد المالي في الجنوب الشرقي الجزائر	48
12.2	مستوى تطبيق الآليات الداخلية لحوكمة الشركات في الجنوب الشرقي الجزائر	50
13.2	مستوى تطبيق الآليات الخارجية لحوكمة الشركات في الجنوب الشرقي الجزائر	51
14.2	اختبار طبيعة توزيع البيانات	53
15.2	معامل الارتباط سبيرمان	54

قائمة الأشكال البيانية

الرقم الشكل	عنوان الأشكال البيانية	رقم الصفحة
1.1	أهداف حوكمة الشركات	10
2.1	الأسباب التي أدت إلى ظهور الحاجة إلى حوكمة الشركات	12
3.1	الأطراف المعنية بتطبيق حوكمة الشركات	14
4.1	مبادئ حوكمة الشركات المعتمدة من طرف منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية	17
5.1	أنواع الفساد المالي	22
6.1	مظاهر الفساد المالي	24
1.2	توزيع عينة الدراسة حسب متغير الوظيفة	38
2.2	توزيع عينة الدراسة حسب متغير الخبرة المهنية	39
3.2	توزيع عينة الدراسة حسب متغير المستوى التعليمي	40

قائمة الملاحق

رقم الملحق	عنوان الملحق	رقم الصفحة
01	نموذج الاستبيان الالكترونية	66
02	نتائج المتغيرات الديموغرافية لأفراد عينة الدراسة	68
03	نتائج اختبار ألفا كرونباخ لإجابات المستجوبين	69
04	نتائج إجابات المستجوبين لمحاور الاستبيان	70
05	نتائج مقاييس النزعة المركزية لإجابات المستجوبين	75
06	نتائج مقاييس النزعة المركزية لمحاور الاستبيان	76
07	نتيجة اختبار شابيرو	77
08	معامل الارتباط سبيرمان	77

قائمة الرموز والاختصارات

الاختصار	المصطلح باللغة الأجنبية	المصطلح باللغة العربية
IFC	**I**nternationel **F**inance **C**orporate	مؤسسة التمويل الدولية
OECD	**O**rganization For **E**conomic **C**o-operation and **D**evelopment	منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية
SPSS	**S**tatistical **P**ackage For **S**ocial **S**ciences	برنامج الحزم الإحصائية للعلوم الاجتماعية

مقدمة

توطئة:

منذ عام،1997 ومع انفجار الأزمة المالية الآسيوية، أخذ العالم ينظر نظرة جديدة إلى حوكمة الشركات. والأزمة المالية المشار إليها، قد يمكن وصفها بأنها كانت أزمة ثقة في المؤسسات والتشريعات التي تنظم نشاط الأعمال والعلاقات فيما بين منشآت الأعمال والحكومة. وقد كانت المشاكل العديدة التي برزت إلى المقدمة أثناء الأزمة تتضمن عمليات ومعاملات الموظفين الداخليين والأقارب والأصدقاء بين منشآت الأعمال وبين الحكومة، وحصول الشركات على مبالغ هائلة من الديون قصيرة الأجل، في نفس الوقت الذي حرصت فيه على عدم معرفة المساهمين بهذه الأمور، كما أن الأحداث الأخيرة ابتداء بفضيحة شركة إنرونEnron وما تلا ذلك من سلسلة اكتشافات تلاعب الشركات في قوائمها المالية، أظهر بوضوح أهمية حوكمة الشركات حتى في الدول التي كان من المعتاد اعتبارها أسواقا مالية "قريبة من الكمال"، وقد اكتسبت حوكمة الشركات أهمية أكبر بالنسبة للديمقراطيات الناشئة نظرا لضعف النظام القانوني الذي لا يمكن معه إجراء تنفيذ العقود وحل المنازعات بطريقة فعالة. كما أن ضعف نوعية المعلومات تؤدى إلى منع الإشراف والرقابة، وتعمل على انتشار الفساد وانعدام الثقة. ويؤدى إتباع المبادئ السليمة لحوكمة الشركات إلى خلق الاحتياطات اللازمة ضد الفساد وسوء الإدارة، مع تشجيع الشفافية في الحياة الاقتصادية، ومكافحة مقاومة المؤسسات للإصلاح. وقد أدت الأزمة المالية بكثير منا إلى اتخاذ نظرة عملية جيدة عن كيفية استخدام حوكمة الشركات الجيدة لمنع الأزمات المالية القادمة. ويرجع هذا إلى أن حوكمة الشركات ليست مجرد شيء أخلاقي جيد نقوم بعملة فقط، بل إن حوكمة الشركات مفيدة لمنشآت الأعمال، ومن ثم فإن الشركات لا ينبغي أن تنتظر حتى تفرض عليها الحكومات معايير معينة لحوكمة الشركات، إلا بقدر ما يمكن لهذه الشركات أن تنتظر حتى تفرض عليها الحكومات أساليب الإدارة الجيدة التي ينبغي عليها إتباعها في عملها. وعلى سبيل المثال، فإن حوكمة الشركات الجيدة، في شكل الإفصاح عن المعلومات المالية، يمكن أن يعمل على تخفيض تكلفة رأس مال المنشأة. كما أن حوكمة الشركات الجيدة تساعد على جذب الاستثمارات سواء الأجنبية أو المحلية، وتساعد في الحد من هروب رؤوس الأموال، ومكافحة الفساد الذي يدرك كل فرد الآن مدى ما يمثله من إعاقة للنمو. وما لم يتمكن المستثمرون من الحصول على ما يضمن لهم عائدا على استثماراتهم، فإن التمويل لن يتدفق إلى المنشآت. وبدون التدفقات المالية لن يمكن تحقيق الإمكانات الكاملة لنمو المنشأة. وإحدى الفوائد الكبرى التي تنشأ من تحسين حوكمة الشركات هي ازدياد إتاحة التمويل وإمكانية الحصول على مصادر أرخص للتمويل وهو ما يزيد من أهمية الحوكمة بشكل خاص بالنسبة للدول النامية. إن حوكمة الشركات تعتمد في نهاية المطاف على التعاون بين القطاعين العام والخاص.

طرح الإشكالية:

إلى أي مدى يمكن لآليات حوكمة الشركات أن تساهم في الحد من ظاهرة الفساد المالي في الجنوب الشرقي الجزائر؟

وينبثق عن السؤال الرئيسي الأسئلة الفرعية التالية:

1) ما مستوى انتشار مظاهر الفساد المالي في الجنوب الشرقي الجزائر؟
2) ما مستوى تطبيق الآليات الداخلية لحوكمة الشركات في الجنوب الشرقي الجزائر؟
3) ما مستوى تطبيق الآليات الخارجية لحوكمة الشركات في الجنوب الشرقي الجزائر؟
4) ما طبيعة العلاقة بين تطبيق الآليات الداخلية والخارجية لحوكمة الشركات مع انتشار مظاهر الفساد المالي في الجنوب الشرقي الجزائر؟

فرضيات الدراسة:

في إطار التساؤلات المطروحة نحاول التحقق من صحة الفرضيات التالية.

1) الفرضية الأولى: ظاهرة الفساد المالي منتشرة بشكل محدود في الجنوب الشرقي الجزائر.
2) الفرضية الثانية: الآليات الداخلية لحوكمة الشركات مطبقة بمستوى عالي في الجنوب الشرقي الجزائر.
3) الفرضية الثالثة: الآليات الخارجية لحوكة الشركات مطبقة بمستوى عالي في الجنوب الشرقي الجزائر.
4) الفرضية الرابعة: توجد علاقة عكسية بين مستوى تطبيق آليات حوكمة الشركات وانتشار ظاهرة الفساد المالي في الجنوب الشرقي الجزائر.

مبررات اختيار البحث:

تعود أسباب اختيارنا لهذا الموضوع إلى الاعتبارات التالية:

1) محاولة التحكم والتمييز بين المصطلحات في مجال حوكمة الشركات، والتعمق في دراسة آلياتها.
2) الاهتمام المتزايد من طرف الباحثين بموضوع حوكمة الشركات.
3) بداية الاهتمام من طرف المؤسسات الجزائرية بمبادئ حوكمة الشركات.

أهداف الدراسة:

يهدف البحث إلى إلقاء الضوء على مفهوم حوكمة الشركات، نشأتها وتطورها، أهميتها ومبرراتها، وكذلك استعراض أهم آلياتها، كما انه يهدف إلى لفت الانتباه جميع الجهات المسؤولة إلى خطر الفساد المالي، وذلك

بعد تحديد مفهومه وأسباب ظهوره، واهم مظاهره ونتائجه على الاقتصاد الوطني بشكل خاص وعلى المجتمع بشكل عام، ودور آليات حوكمة الشركات في الحد منه.

أهمية الدراسة:

يستمد هذا البحث أهميته من جانبين:

الأول، ويتمثل بخطورة الفساد المالي الذي انتشر في مؤسسات الدولة، وما يتركه من آثار كبيرة على الاقتصاد الوطني ومن ثم على المجتمع بأسره.

الثاني، هو تزايد الاهتمام بموضوع حوكمة الشركات في السنوات الأخيرة، وكون أسسها ومبادئها وآلياتها تعد من المفاهيم الحديثة على المستوى العالمي بصفة عامة، وعلى المستوى المحلي بصفة خاصة، وان الوعي بهذه المفاهيم وتطبيقاتها يؤدي إلى تحقيق قدر كبير من الشفافية والعدالة، وكذلك منح حق مساءلة الشركة، وبالتالي حماية حقوق الدولة وجميع أصحاب المصالح فيها، والحد من مشكلة الفساد ألمالي، الذي يتمثل بشكل كبير في استغلال السلطة والوظيفة في غير المصلحة ألعامة مما يؤدي إلى زيادة كفاءة أداء هذه الشركات وتعظيم قيمتها.

حدود الدراسة:

تمثلت حدود الدراسة في الحدود المكانية و الزمانية وكذا الموضوعية وهي كما يلي:

1) الحدود المكانية:

تناولت هذه الدراسة الميدانية دور آليات حوكمة الشركات في الحد من الفساد المالي، حيث اقتصرت الدراسة على البيئة الجزائرية.

2) الحدود الزمانية:

طبقت هذه الدراسة على عينة من مجتمع الدراسة خلال فترة شهرين ابتداءً من شهر أفريل 2019.

3) الحدود الموضوعية:

تضمنت الدراسة جميع جوانب الموضوع المتعلقة بالدراسة من خلال الاهتمام بالمحاور المرتبطة بدراسة آليات حوكمة الشركات ومدى مساهمتها في الحد من الفساد المالي في البيئة الجزائرية والتوقف على جودة ونوعية الإجابات المحصل عليها.

منهج البحث وهيكل الدراسة:

بالنظر إلى طبيعة هذه الدراسة والأهداف المتوخى تحقيقها من خلال الموضوع الذي نتناول فيه دور آليات حوكمة الشركات في الحد من الفساد المالي في الجنوب الشرقي الجزائر من وجهة نظر المستجوبين، فإن الباحث قد اعتمد على المنهج الوصفي في شقه النظري، إذ اطلع على الدراسات المختلفة في مجال حوكمة الشركات والفساد المالي، و إعتمد على المنهج الاستقرائي في جانبه التطبيقي المتعلق بتحليل الاستبيان الذي تم توزيعه كجانب من الدراسة التطبيقية، من أجل معرفة دور آليات حوكمة الشركات في الحد من الفساد المالي من وجه نظر المستجوبين، حيث تم دراسة وتحليل البيانات ومقارنة متغيرات الدراسة من خلال تحويل المتغيرات غير الكمية إلى متغيرات كمية قابلة للقياس بهدف التعامل معها في إختبار الفرضيات وبيان نتائج الدراسة، عن طريق برنامج SPSS.V20 و برنامج EXCEL، والتعرف على رؤية المبحوثين لآليات حوكمة الشركات ودورها في الحد من الفساد المالي من خلال الوصول إلى بيانات يمكن إخضاعها للتحليل الإحصائي.

صعوبات الدراسة:

تمثلت الصعوبات التي واجهتنا في إتمام هذه الدراسة فيما يلي:

1) نقص المراجع المتعلقة بموضوع الدراسة نظرا لحداثة مصطلح الحوكمة.
2) التأخير والتأجيل في المواعيد من طرف بعض المستجوبين في إرجاع الاستبانه.
3) الموقف السلبي الذي واجهناه من طرف بعض المستجوبين وعدم اكتراثهم بأهمية الموضوع.

هيكل الدراسة:

للإحاطة بجوانب الموضوع وتحقيق أهداف الدراسة وللإجابة عن الإشكالية المطروحة بصورة واضحة، تم تقسيم الدراسة إلى فصلين حيث تم التطرق في الفصل الأول إلى الجانب النظري حول الحوكمة والفساد ألمالي، وتم التعرض في المبحث الأول إلى الإطار ألمفاهيمي حول الحوكمة والفساد المالي، وفي المبحث الثاني تناولنا علاقة الحوكمة بالفساد ألمالي، وتم التطرق في المبحث الثالث إلى الدراسات السابقة. أما الفصل الثاني فقد خصص للدراسة الميدانية وقسم إلى مبحثين، المبحث الأول تناول الطريقة والأدوات المستخدمة والمبحث الثاني دراسة النتائج والمناقشة.

الفصل الأول

الأسس النظرية للحوكمة والفساد المالي

تمهيد:

يأتي مفهوم حوكمة الشركات في صدارة العديد من النقاشات الإقتصادية، حيث يعتبر أداة لحل العديد من مشاكل إدارة المؤسسات المعاصرة، إلا أن هذا المفهوم اخذ معاني عديدة، وذالك بإختلاف الجهات التي حاولت تعريفه، بالإضافة إلى مختلف البيئات والمشاكل التي وجه لها.

ومن بين هذه المشاكل نجد الفساد المالي الذي يعد من بين اكبر اهتمامات عالم الإقتصاد اليوم، حيث رصدت له مختلف الدول والمنظمات الدولية الكثير من الوقت والجهد في دراسته وتحليل أسبابه، ومحاولة تحديد الاستراتيجيات لمحاربته.

ويناقش هذا الفصل الأسس النظرية للحوكمة والفساد المالي

من خلال ما سبق سنتناول في هذا الفصل والذي تم تقسيمه إلى ثلاث مباحث ما يلي:

- **المبحث الأول:** الإطار ألمفاهيمي للحوكمة والفساد المالي.
  - المطلب الأول: ماهية حوكمة الشركات.
  - المطلب الثاني: الإطار ألمفاهيمي للفساد المالي.
- **المبحث الثاني:** علاقة الحوكمة بالفساد المالي.
  - المطلب الأول: علاقة الآليات الداخلية لحوكمة الشركات بالفساد المالي.
  - المطلب الثاني: علاقة الآليات الخارجية لحوكمة الشركات بالفساد المالي.
- **المبحث الثالث:** الدراسات السابقة.
  - المطلب الأول: الدراسات باللغة العربية.
  - المطلب الثاني: الدراسات باللغة الأجنبية.
  - المطلب الثالث: موقع الدراسة من الدراسات السابقة.

المبحث الأول: الإطار ألمفاهيمي للحوكمة والفساد المالي.

إن مفهوم الحوكمة لا يزال مبهما لدى الكثير من الفئات في المجتمع بالرغم من تبوأ حوكمة الشركات أهمية خاصة في أجندة المال والأعمال، لما تعود به من نفع على الشركات والمجتمع بأسره وقد برزت أهمية الحوكمة في الآونة الأخيرة عندما إطاحة الأزمة المالية العالمية باقتصاديات عدد كبير من الدول المتقدمة والنامية، وأصبح موضوع الحوكمة يتصدر عناوين الصحف في كل مكان.

المطلب الأول: ماهية حوكمة الشركات.

إن حوكمة الشركات (Corporate Governance) عبارة عن مصطلح تم البدء في استخدامه مع بداية عقد التسعينات من القرن الماضي، حيث تزايد استخدام هذا المصطلح بشكل واسع في السنوات الأخيرة منه، وأصبح شائع الاستخدام من قبل الخبراء، وفي ضوء ما تقدم تتناول هده الفقرة موضوع الحوكمة من خلال التعرض لمفهومها و أهميتها واهم العوامل التي أدت إلى ظهورها والأطراف المعنية بتطبيق قواعدها ومعاييرها وآلياتها.

الفرع الأول: مفهوم حوكمة الشركات.

لايوجد إجماع في الأدبيات على تعريف موحد لمصطلح الحوكمة، حيث عُرفت على أنها: "**هي النظام الذي يتم من خلاله توجيه أعمال المنظمة ومراقبتها على أعلى مستوى من اجل تحقيق أهدافها والوفاء بالمعايير اللازمة للمسؤولية والنزاهة والصراحة**"[1].

كما عُرفت أيضا بأنها: "**هي الوسيلة التي تضمن للمجتمع أن إدارة الشركة تعتني بمصالح الأطراف التي يهمهم أمرها**"[2].

كذالك عرفتها مؤسسة التمويل الدولية (IFC) على أنها: "**النظام الذي يتم من خلاله إدارة الشركات والتحكم في أعمالها**"[3].

---

[1] حماد طارق عبد العال، "**حوكمة الشركات (شركات قطاع عام وخاص ومصارف) – المفاهيم – المبادئ – التجارب – المتطلبات**" الدار الجامعية، مصر، 2007، ص22.

[2] منير هندي، "**الفكر الحديث في التحليل المالي وتقييم الاداء مدخل حوكمة الشركات**" دار المعارف، الاسكندرية، مصر، 2009، ص5.

[3] سلسلة النشرات التثقيفية لمركز ابوظبي للحوكمة "**اساسيات الحوكمة: مصطلحات ومفاهيم**" مركز ابوظبي للحوكمة، 2013، ص5

كما تعرفها منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD) بأنها: "**مجموعة من العلاقات التي تربط بين القائمين على إدارة الشركة ومجلس الإدارة وحملة الأسهم وغيرهم من ألمساهمين**" [1].

كما يوجد تعريف أخر للحوكمة يدور حول الطريقة التي تدار بها الشركة والية التعامل مع جميع أصحاب المصالح فيها.

ومن خلال ما سبق يمكن القول أن مفهوم حوكمة ألشركات يشير إلى القواعد والمعايير التي تحدد العلاقة بين إدارة الشركة من ناحية، وحملة الأسهم وأصحاب المصالح أو الأطراف المرتبطة بالشركة، ويمكن القول أن هذا ألمصطلح، يقدم إجابات لعدة تساؤلات من أهمها:

1) كيف يضمن المالكون ألا تسيء الإدارة استغلال أموالهم؟
2) كيف يتأكد هؤلاء أن الإدارة تسعى إلى تعظيم ربحية وقيمة أسهم الشركة في الأجل الطويل؟
3) ما مدى اهتمام الإدارة بالمصالح الأساسية للمجتمع في مجالات الصحة والبيئة؟
4) كيف يتمكن حملة الأسهم وأصحاب المصالح من رقابة الإدارة بشكل فعال؟

ويثير مصطلح حوكمة الشركات بعض الغموض لثلاثة أسباب رئيسية مرتبطة بحداثة هذا المصطلح:

السبب الأول هو أنه على الرغم من أن مضمون حوكمة الشركات وكثير من الأمور المرتبطة به ترجع جذورها إلى أوائل القرن التاسع عشر، حيث تناولتها نظرية المشروع وبعض نظريات التنظيم والإدارة، إلا أن هذا الاصطلاح لم يعرف في اللغة الإنجليزية، كما أن مفهومه لم يبدأ في التبلور إلا منذ قرابة عقدين أو ثلاثة عقود.

بينما يتمثل السبب الثاني في عدم وجود تعريف قاطع وواحد لهذا المفهوم. فبينما ينظر إليه البعض من الناحية الاقتصادية على أنه الآلية التي تساعد الشركة في الحصول على التمويل، وتضمن تعظيم قيمة أسهم الشركة واستمرارها في الأجل الطويل، فإن هناك آخرون يعرفونه من الناحية القانونية على أنه يشير إلى طبيعة العلاقة التعاقدية من حيث كونها كاملة أم غير كاملة، والتي تحدد حقوق وواجبات حملة الأسهم وأصحاب المصالح من ناحية، والمديرين من ناحية أخرى، كما أن هناك فريق ثالث ينظر إليه من الناحية الاجتماعية والأخلاقية، مركزين بذلك على المسؤولية الاجتماعية للشركة في حماية حقوق الأقلية أو صغار المستثمرين، وتحقيق التنمية الاقتصادية العادلة، وحماية البيئة.

[1] محمد حسين يوسف "**محددات الحوكمة ومعاييرها**" بنك الاستثمار القومي، يونيه 2007، ص4

ويرجع السبب الثالث لغموض هذا المصطلح إلى أن هذا المفهوم مازال في طور التكوين، ومازالت كثير من قواعده ومعاييره في مرحلة المراجعة والتطوير، ومع ذلك هناك شبه اتفاق بين الباحثين والممارسين حول أهم محدداته وكذلك معايير تقييمه.

الفرع الثاني: أهمية وأهداف حوكمة الشركات.

نتيجة لحالات الفشل المالي التي تعرضت له العديد من المؤسسات في العالم فقد زاد الاهتمام بتطبيق مفهوم حوكمة الشركات كون أن الخلل الذي كانت تعاني منه تلك المؤسسات راجع بالأساس لإنعدام أسلوب جيد للحوكمة.

1) أهمية تطبيق حوكمة الشركات:

تتجلى أهمية حوكمة الشركات في العديد من المزايا نذكر منها:

- محاربة الفساد الداخلي في الشركات وعدم السماح بوجوده أو استمراره، بل القضاء عليه وعدم السماح بعودته مرة أخرى.
- تحقيق وضمان النزاهة والحياد والاستقامة لكافة العاملين بدءاً بمجلس الإدارة والمديرين التنفيذيين إلى اذنى عامل في الشركة.
- تحقيق السلامة والصحة وعدم وجود أي أخطاء عمديه أو انحراف متعمد أو غير متعمد ومنع استمرار هذا الخطاء و التقصير.
- محاربة الانحرافات وعدم السماح باستمرارها خاصة تلك التي يشكل وجودها تهديدا للمصالح أو أن باستمرارها يصعب تحقيق نتائج جيدة للأعمال وتحتاج إلى تدخل إصلاحي عاجل.
- تقليل الأخطاء إلى أدنى قدر ممكن بل استخدام النظام الحمائي الوقائي الذي يمنع حدوث هذه الأخطاء وبالتالي يجنب الشركات تكاليف وأعباء هذا الحدوث[1].

2) أهداف حوكمة الشركات:

تعمل معايير ومحددات حوكمة الشركات على تحقيق العديد من الأهداف نذكر منها ما يلي:

- تحسين قدرة المشروعات على تحقيق أهدافها من خلال تحسين الصورة الذهنية والانطباع الايجابي عنها.

[1] مصطفى حسن بسيوني السعدني، "**الشفافية والإفصاح في اطار حوكمة الشركات**" ندوة حول حوكمة الشركات العامة والخاصة من اجل الاصلاح الاقتصادي والهيكلي، القاهرة، مصر، 2006، ص143

- تحسين عملية صنع القرار في الشركات بزيادة إحساس المديرين بالمسؤولية و إمكانية محاسبتهم من خلال الجمعية العامة.
- تحسين خاصية مصداقية البيانات و المعلومات وتحقيق سهولة فهمها عبر الحدود.
- إدخال إعتبارات القضايا البيئية والأخلاقية في منظومة صنع القرار.
- تحسين درجة الشفافية و الوضوح والإفصاح ونشر البيانات و المعلومات.
- زيادة قدرة المشروعات على تحسين موقفها التنافسي وجذب استثمارات ورؤوس أموال أخرى.
- زيادة قدرة الإدارة على تحفيز العاملين وتحسين معدلات دوران العمالة و استقرار العاملين[1].

والشكل التالي يوضح أهداف حوكمة الشركات:

الشكل رقم (1.1): أهداف حوكمة الشركات.

المصدر: محسن احمد الخضيري، حوكمة الشركات، مجموعة النيل العربية، القاهرة، 2005، ص21.

[1] عدنان قباجة واخرون، "**تعزيز حوكمة الشركات في فلسطين**" ورقة عمل مقدمة الى معهد ابحاث السياسات الاقتصادية الفلصطينية، 2008، ص6

الفرع الثالث: أسباب ظهور الحاجة لحوكمة الشركات.

ظهرت الحاجة إلى حوكمة الشركات، والتي تبؤت صدارة الأحداث والقضايا المرتبطة باقتصاديات دول العالم المتقدمة والناشئة منها على حد سواء، نتيجةً إلى جملة من الأسباب والتداعيات، يمكن تلخيصها فيما يلي:

1) الأحداث الدولية:

خلال العقدين الماضيين وقعت العديد من الأحداث الدولية، وضعت قضية حوكمة الشركات على قمة اهتمامات كل من مجتمع الأعمال الدولي والمؤسسات المالية الدولية، ومنها حالات الفشل الذريع مثل فضيحة بنك الائتمان والتجارة الدولي، وأزمة المدخرات والقروض في الولايات المتحدة والفجوة القائمة بين مكافآت الإدارة وأداء الشركة، وكذلك أزمة جنوب آسيا عام 1997، التي وصفت بأنها كانت نتيجة أزمة ثقة في مكونات الإدارة المالية للشركات والتشريعات التي تنظم نشاط الأعمال والعلاقات فيما بين القطاعات الاستثمارية والشركات والحكومة، كما انهارت شركات مثل شركة ENRON والتي تبعها مكتب Arthur et Anderson لمراجعة الحسابات، لقد جاءت ظاهرة الفضائح المالية لبعض كبريات الشركات العالمية لتؤكد أهمية إيجاد معايير لأفضل الممارسات والإجراءات في الإدارة والتنظيم والمراقبة والإشراف الفعال على شركات المساهمة، لضمان تحقيق الأهداف الموضوعة والالتزام بالأنظمة الداخلية والخارجية المنظمة لشؤون أعمال الشركات أو ما يطلق عليه بحوكمة الشركات.

2) العولمة:

يمتاز القرن الواحد والعشرين بأنه عصر العولمة التي تعني تحويل العالم إلى قرية صغيرة، وذلك باستخدام وسائل الاتصال المتطورة، التي تمكن الفرد عموما والمستثمر خصوصا من معرفة أحدث المستجدات العالمية في لحظتها، بالإضافة، لحالات التكامل والاندماج التي تعيشها قارات العالم وما يرافقها من إجراءات مثل تحرير الاقتصاد وتدويله وتسهيل حركة رؤوس الأموال، بالإضافة، إلى الحالة التنافسية التي فرضت على اقتصاديات دول العالم قواعد موحدة تحكم إدارة المؤسسات الاقتصادية والتي تربط بين الشركة الأم والشركات التابعة.

3) العوامل الاقتصادية:

تتمثل هذه العوامل فيما تطمح إليه حكومات الدول فيما يخص استقرار أسواق رأس المال لديها وجذب رؤوس الأموال، وتعزيز فرص العمالة وتحقيق أعلى معدلات نمو اقتصاد ممكنة وتنمية استثماراتها، بالإضافة إلى تحسين وتعزيز الثقة الدولية باقتصادياتها ومؤسساتها بغرض الاستفادة ما أمكن من المؤسسات والصناديق المالية الدولية.

4) نظرية الوكالة:

يعتبر الفصل بين الملكية والإدارة من أهم العوامل التي أدت إلى ظهور نظرية الوكالة ويعتبر كلا من (بيرل ومينز) أول من تناول هذا الموضوع 1932م، في ندوة بعنوان "الشركات الحديثة والملكية الخاصة"، حيث أشارت الندوة إلى أن المنظمة صارت ضخمة الحجم، وأن هذا سيؤدي إلى الانفصال بين الملكية والرقابة مما قد ينجر عنه ما يعرف بنظرية الوكالة التي تعني الخطر الناجم عن استخدام المديرين لاستراتيجيات تتعارض تماما مع مصالح الملاك وتخدم أغراضهم الخاصة.

ويمكن تبويب العوامل التي أدت إلى زيادة الحاجة لحوكمة الشركات في الشكل التالي:

الشكل رقم (2.1): شكل يوضح الأسباب التي أدت إلى ظهور الحاجة لحوكمة الشركات

المصدر: من اعداد الباحث اعتمادا على ما سبق

الفرع الرابع: الأطراف المعنية بتطبيق قواعد حوكمة الشركات.

إن تطبيق حوكمة الشركات يتطلب أربعة أطراف رئيسية تتأثر وتؤثر في التطبيق السليم لقواعدها ويتحدد بذالك مدى نجاح أو فشل تطبيق قواعدها، وهذه الأطراف هي:[1]

1) المساهمون:

هم من يقومون بتقديم رأس المال للشركة عن طريق ملكيتهم للأسهم وتعظيم قيمة الشركة على المدى البعيد مما يحدد مدى استمراريتها مقابل الحصول على الأرباح المناسبة لاستثماراتهم ويملكون الحق في اختيار أعضاء مجلس الإدارة المناسبين لحماية حقوقهم، وبالمقابل عدم تحقيق الأرباح الوفيرة يقلص من رغبة المساهمين في زيادة أنشطة الشركة مما يؤثر على مستقبل الشركة.

ويمكن تحقيق أهداف المساهمين من خلال حسن اختيار أعضاء الإدارة العليا لإدارة الشركة ضمن القوانين والسياسات المطلوبة.

2) مجلس الإدارة:

بصفتهم من يقومون باختيار المديرين التنفيذيين والذين يوكل لهم سلطة الإدارة اليومية لأعمال الشركة، وبرسم السياسات العامة وكيفية المحافظة على حقوق المساهمين، بالإضافة إلى الرقابة على أدائهم.

3) الإدارة:

تعتبر الإدارة هي الجهة المسئولة عن تقديم التقارير الخاصة بالأداء الفعال إلى مجلس الإدارة، كما إن الإدارة تكون مسئولة عن تعظيم أرباح الشركة وزيادة قيمتها بالإضافة إلى مسؤولياتها تجاه الإفصاح والشفافية في المعلومات التي تنشرها للمساهمين، والإدارة هي حلقة الوصل بين مجلس الإدارة وبقية الأطراف المتعاملة مع الشركة، لذا يجب الحث على اختيار أفراد الإدارة بعناية لأنهم من يقومون بتنفيذ رغبات المساهمين ومجلس الإدارة.

4) أصحاب المصالح:

وهم مجموعة من الأطراف لهم مصالح داخل الشركة مثل الذائنين والموردين والعمال والموظفين، وقد تكون مصالح هده الأطراف متعارضة ومختلفة في بعض الأحيان، ويتأثر مفهوم حوكمة الشركات بشكل كبير بالعلاقة بين هذه الأطراف.[1]

---

[1] محمد مصطفى سليمان ، "**حوكمة الشركات ومعالجة الفساد المالي** " الدار الجامعية الاسكندرية 2006 ص39

وهذا الطرف مهم في معادلة العلاقة في الشركة، فهم (أصحاب المصالح) الذين يقومون بأداء المهام التي تساعد الشركة على الإنتاج وتقديم السلع والخدمات، وبدونهم لا تستطيع الإدارة ولا حتى مجلس الإدارة والمساهمون تحقيق الإستراتيجية الموضوعة للشركة، فالعملاء هم الطرف الذي يقوم بشراء المنتج أو الخدمة والمورد هو من يبيع للشركة المواد الخام والسلع والخدمات الأخرى، أما الممولين وجميع الأطراف الممولة هي التي تمنح تسهيلات ائتمانية للشركة، فينبغي أن يكون التعامل مع هذه الأطراف بمنتهى الحرص والدقة، فالمعلومات المضللة للممولين قد تقطع خطط التمويل مما يؤثر سلبا على التخطيط المستقبلي للشركة.

والشكل التالي يوضح الأطراف المعنية بتطبيق حوكمة الشركات.

الشكل رقم (3.1): شكل يوضح الأطراف المعنية بتطبيق حوكمة الشركات.

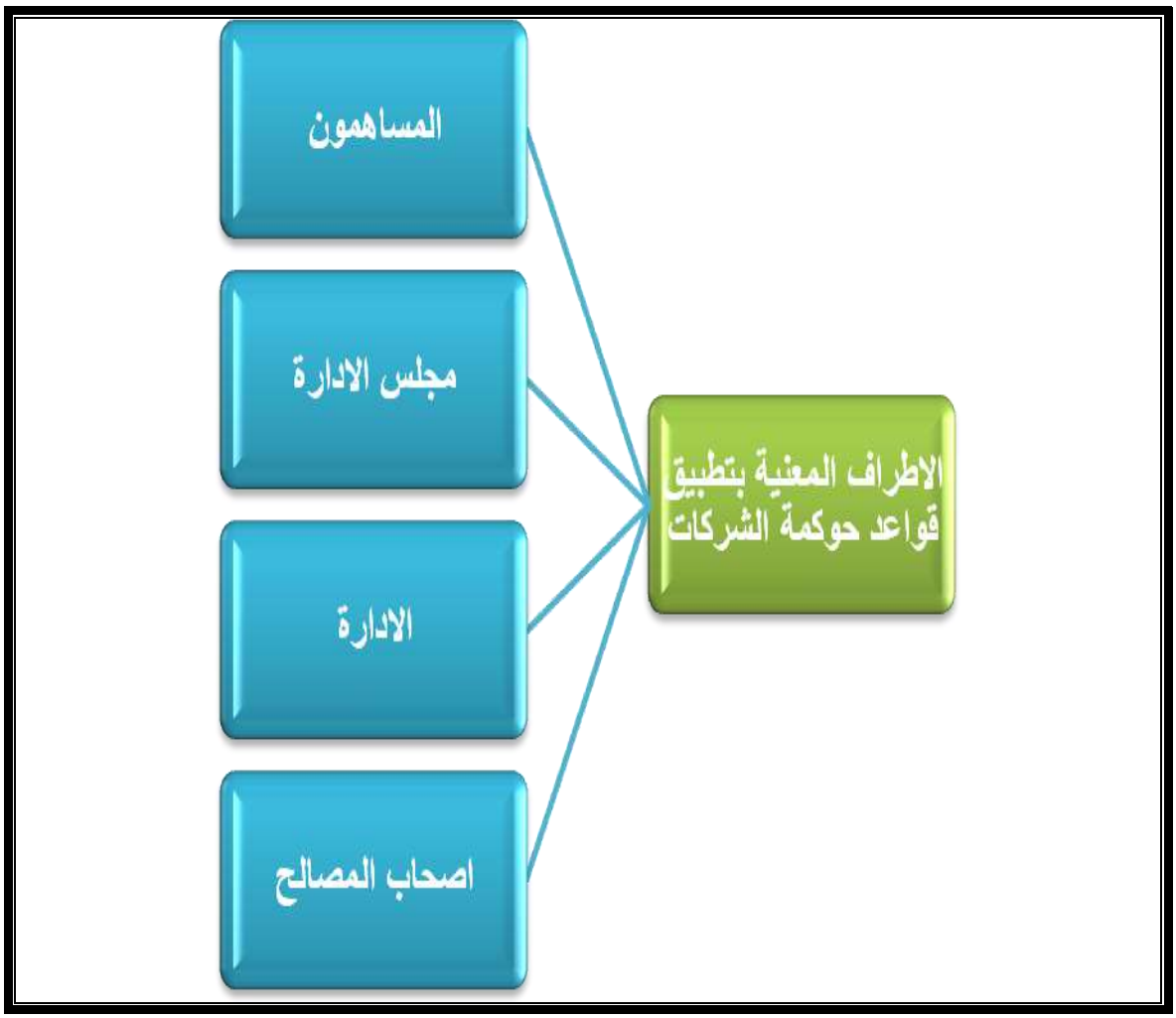

المصدر: محمد مصطفى سليمان، "**حوكمة الشركات ومعالجة الفساد المالي والإداري**" مرجع سبق ذكره، ص17.

[1] عبد الوهاب نصر علي وشحاتة السيد شحاتة، "**مراجعة الحسابات وحوكمة الشركات**" الدار الجامعية، الاسكندرية، 2007/2006، ص39.

الفرع الخامس: معايير الحوكمة.

نظرا للاهتمام المتزايد بمفهوم الحوكمة، فقد حرصت العديد من المؤسسات على دراسة هذا المفهوم وتحليله ووضع معايير محددة لتطبيقه. من هذه المؤسسات: منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، وبنك التسويات الدولية BIS ممثلا في لجنة بازل Basel، ومؤسسة التمويل الدولية التابعة للبنك الدولي.

وفي الواقع، نجد أن التعريفات المعطاة لمفهوم الحوكمة اختلفت تماماً كاختلاف المعايير التي تحكم عملية الحوكمة، وذلك من منظور وجهة النظر التي حكمت هذا المفهوم، وقد قدر لكل جهة بأن تضع مفهوما لهذه المعايير، وذلك على النحو التالي:

1) معايير منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية:

يتم تطبيق الحوكمة وفق عدة معايير توصلت إليها منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية في عام1999م، علما بأنها أصدرت تعديلا لها عام 2004م وتتمثل في:

- **ضمان وجود أساس لإطار فعال لحوكمة الشركات**

يجب أن يتضمن إطار حوكمة الشركات كلا من تعزيز شفافية الأسواق وكفاءتها، كما يجب أن يكون متناسقا مع أحكام القانون، وأن يصيغ بوضوح تقسيم المسؤوليات فيما بين السلطات الإشرافية والتنظيمية والتنفيذية المختلفة.

- **حفظ حقوق جميع المساهمين**

وتشمل نقل ملكية الأسهم، واختيار مجلس الإدارة، والحصول على عائد في الأرباح، ومراجعة البيانات المالية، وحق المساهمين في المشاركة الفعالة في اجتماعات الجمعية العامة

- **المعاملة المتساوية بين جميع المساهمين**

وتعنى المساواة بين حملة الأسهم داخل كل فئة، وحقهم في الدفاع عن حقوقهم القانونية، والتصويت في الجمعية العامة على القرارات الأساسية، وكذلك حمايتهم من أي عمليات استحواذ أو دمج مشكوك فيها، أو من الاتجار في المعلومات الداخلية، وكذلك حقهم في الاطلاع على كافة المعاملات مع أعضاء مجلس الإدارة أو المديرين التنفيذيين.

- **دور أصحاب المصالح في أساليب ممارسة سلطات الإدارة بالشركة**

وتشمل احترام حقوقهم القانونية، والتعويض عن أي انتهاك لتلك الحقوق، وكذلك آليات مشاركتهم الفعالة في الرقابة على الشركة، وحصولهم على المعلومات المطلوبة. ويقصد بأصحاب المصالح البنوك والعاملين وحملة السندات والموردين والزبائن.

- **الإفصاح والوضوح (الشفافية)**

وتتناول الإفصاح عن المعلومات الهامة ودور مراقب الحسابات، والإفصاح عن ملكية النسبة العظمى من الأسهم، والإفصاح المتعلق بأعضاء مجلس الإدارة والمديرين التنفيذيين. ويتم الإفصاح عن كل تلك المعلومات بطريقة عادلة بين جميع المساهمين وأصحاب المصالح في الوقت المناسب ودون تأخير.

- **مسؤوليات مجلس الإدارة**

وتشمل هيكل مجلس الإدارة وواجباته القانونية، وكيفية اختيار أعضائه ومهامه الأساسية، ودوره في الإشراف على الإدارة التنفيذية.

ويمكن توضيح مبادئ حوكمة الشركات المعتمدة من طرف منظمة التعاون الاقتصادي في الشكل التالي.

الشكل رقم (4.1): شكل توضيحي لمبادئ حوكمة الشركات المعتمدة من طرف منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية لسنة 2004.

المصدر: غضبان حسام الدين، **"محاضرات في نظرية الحوكمة"**، دار الحامد، الاردن، 2015، ص33.

2) معايير لجنة بازل للرقابة المصرفية العالمية Basel Committee:

وضعت لجنة بازل في العام 1999 م إرشادات خاصة بالحوكمة في المؤسسات المصرفية والمالية، تركز على النقاط التالية:

- قيم الشركة ومواثيق الشرف للتصرفات السليمة وغيرها من المعايير للتصرفات الجيدة والنظم التي يتحقق باستخدامها تطبيق هذه المعايير.
- إستراتيجية الشركة معدة جيدا، والتي بموجبها يمكن قياس نجاحها الكلي ومساهمة الأفراد في ذلك.
- التوزيع السليم للمسؤوليات ومراكز اتخاذ القرار متضمنا تسلسلا وظيفيا للموافقات المطلوبة من الأفراد للمجلس.
- وضع آلية للتعاون الفعال بين مجلس الإدارة ومدققي الحسابات والإدارة العليا.
- توافر نظام ضبط داخلي قوي يتضمن مهام التدقيق الداخلي والخارجي وإدارة مستقلة للمخاطر عن خطوط العمل مع مراعاة تناسب السلطات مع المسؤوليات.

- مراقبة خاصة لمراكز المخاطر في المواقع التي يتصاعد فيها تضارب المصالح، بما في ذلك علاقات العمل مع المقترضين المرتبطين بالمصرف وكبار المساهمين والإدارة العليا، أو متخذي القرارات الرئيسية في المؤسسة.
- الحوافز المالية والإدارية للإدارة العليا التي تحقق العمل بطريقة سليمة، وأيضا بالنسبة للمديرين أو الموظفين سواء كانت في شكل تعويضات أو ترقيات أو عناصر أخرى.
- تدفق المعلومات بشكل مناسب داخليا أو إلى الخارج.

3) معايير مؤسسة التمويل الدولية:

وضعت مؤسسة التمويل الدولية التابعة للبنك الدولي عام 2003م موجهات وقواعد ومعايير عامة تراها أساسية لدعم الحوكمة في المؤسسات على اختلافها، سواء كانت مالية أو غير مالية، وذلك على مستويات أربعة كالتالي:

- الممارسات المقبولة للحكم الجيد.
- خطوات إضافية لضمان الحكم الجيد.
- إسهامات أساسية لتحسين الحكم الجيد محليا.
- القيادة العليا.

الفرع السادس: آليات الحوكمة.

هناك اتفاق على أن التطبيق الجيد لحوكمة الشركات من عدمه يتوقف على مدى توافر ومستوى جودة مجموعتين من الآليات، الآليات الخارجية وتلك الداخلية ونعرض فيما يلي هاتين المجموعتين من الآليات بشيء من التفصيل كما يلي:

1) الآليات الداخلية:

وتشير إلى السياسات التي تتبعها الإدارة في اتخاذ قرار يتعلق بالشركة وكيفية توزيع السلطات وتحديد دور كل من مجلس الإدارة والمساهمين والمديرين التنفيذيين، والتي لا يؤدي تطبيقها إلى تعارض المصالح بين الأطراف الثلاثة[1]، وتشمل:

- النظام الأساسي للشركة والهيكل التنظيمي لها.
- نظم إعداد التقارير المالية، و الميزانيات التقديرية.

[1] أحمد السيد ابراهيم، "**حوكمة الشركات و مسؤولية الشركات عبر الوطنية و غسيل الأموال**" الدار الجامعية، الإسكندرية، 2010، ص163

- نظم الضبط والرقابة.
- نظم التوظيف.
- نظم أمان لحماية الأنظمة الالكترونية.

2) <u>الآليات الخارجية</u>:

وتشير إلى المناخ العام للاستثمار في الدولة، والذي يشمل على سبيل المثال: القوانين المنظمة للنشاط الاقتصادي (مثل قوانين سوق المال والشركات وتنظيم المنافسة ومنع الممارسات الاحتكارية والإفلاس)، وكفاءة القطاع المالي (البنوك وسوق المال) في توفير التمويل اللازم للمشروعات، ودرجة تنافسية أسواق السلع وعناصر الإنتاج، وكفاءة الأجهزة والهيئات الرقابية (هيئة سوق المال والبورصة) في إحكام الرقابة على الشركات، وذلك فضلا عن بعض المؤسسات ذاتية التنظيم التي تضمن عمل الأسواق بكفاءة (ومنها على سبيل المثال الجمعيات المهنية التي تضع ميثاق شرف للعاملين في السوق، مثل المراجعين والمحاسبين والمحامين والشركات العاملة في سوق الأوراق المالية وغيرها)، بالإضافة إلى المؤسسات الخاصة للمهن الحرة مثل مكاتب المحاماة والمراجعة والتصنيف الائتماني والاستشارات المالية والاستثمارية. وترجع أهمية المحددات الخارجية إلى أن وجودها يضمن تنفيذ القوانين والقواعد التي تضمن حسن إدارة الشركة، والتي تقلل من انتشار ظاهرة الفساد المالي.

وتؤدى الحوكمة في النهاية إلى زيادة الثقة في الاقتصاد الوطني، وتعميق دور سوق المال، وزيادة قدرته على تعبئة المدخرات ورفع معدلات الاستثمار، والحفاظ على حقوق الأقلية أو صغار المستثمرين ومن ناحية أخرى، تشجع الحوكمة على نمو القطاع الخاص و العام على حد سوى ، وتساعد المشروعات في الحصول على التمويل وتوليد الأرباح، وأخيرا تحد من ظاهرة الفساد المالي.

<u>المطلب الثاني: الإطار ألمفاهيمي للفساد المالي.</u>

تعتبر ظاهرة الفساد المالي ظاهرة عالمية واسعة الانتشار ذات جذور عميقة تاخد أبعاد واسعة وتتداخل فيها عدة عوامل، فهي تعترض عملية التطور والبناء في المجتمعات والبلدان على المستويين العام والخاص، لأنها تهدف إلى تغليب المصلحة الفردية على المصلحة العامة بطرق غير مشروعة، وأصبحت تهدد جميع مجالات الحياة ولا يمكن القضاء عليها إلا من خلال تضافر كافة الجهود الرامية إلى تجفيف منابعها وتشخيص مسبباتها ومحاولة علاجها بصورة جذرية [1].

[1] سلام صبحي، "**الفساد الاداري و المالي كظاهرة وأساليب علاجها**" دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الاردن، الطبعة الاولى، 2015، ص11

الفرع الأول: مفهوم الفساد المالي وعناصره.

أعطية للفساد المالي بوجه عام تعريفات عديدة تختلف في نظرتها وطابعها وفلسفتها.

فقد عُرف الفساد المالي بأنه: "**تلك الانحرافات المالية المبنية على مخالفة القوانين والأنظمة ومختلف الأحكام المعتمدة في أي مؤسسة أو تنظيم كالاختلاسات و التهرب الضريبي**"[1].

كما يُعرف أيضا بأنه: "**هو ذالك السلوك المنافي للقوانين والأخلاق والقائم على الإخلال بالمصالح و الواجبات العامة من خلال إستغلال المال العام لتحقيق مصالح خاصة**"[2].

كما تم تعريفه كذالك بأنه: "**هو عبارة عن مجموعة من المخالفات السلبية التي يرتكبها الفرد الموظف عند إنجاز المعاملات المالية، سواء ما يرتبط منها بالمصلحة العامة أو بمصلحة المواطنين الذين يتعاملون مع المؤسسة**"[3].

ومن التعاريف السابقة يمكننا أن نستخلص التعريف الشامل التالي:

الفساد المالي هو سلوك غير طبيعي يحدث عندما يحاول شخص ما وضع مصالحه الخاصة فوق المصلحة العامة.

ومن خلال هذه التعاريف السابقة نستنتج النقاط التالية:

1) نابع من السلوك والقيم غير السوية للأشخاص.
2) يخدم المصلحة الخاصة بغض النظر عن المصلحة العامة.
3) جملة من الانتهاكات المالية ومخالفة القوانين.
4) مجموعة من الطرق الملتوية لتحقيق مكاسب مالية.
5) يهتم بالجانب المالي

---

[1] بن رجم محمد خميسي وحليمي حكيمة، "**الفساد المالي والاداري: مدخل لظاهرة غسيل الاموال و انتشارها**" المؤتمر الوطني حول حوكمة الشركات كالية للحد من ظاهرة الفساد المالي والاداري، 06-07ماي2012، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، ص5

[2] هاشم الشمري وايثار الفتلي، "**الفساد الاداري والمالي وآثاره الاقتصادية والاجتماعية**" دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع،عمان، الأردن، الطبعة الأولى، 2011، ص65-66

[3] حاحة عبد العالي، "**الآليات القانونية لمكافحة الفساد المالي في الجزائر**" اطروحة دكتوراه في الحقوق، تخصص قانون اعمال، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، 2012-2013، ص28-29

الفرع الثاني: أنواع الفساد المالي.

ينطوي الفساد المالي على أثار بالغة الخطورة مدمرة للاقتصاد والمجتمع، وبوصفه يمثل احد أشكال السرقة العامة للثروة الوطنية، فإنه يتسبب في تسريب الأموال العامة بطرق غير مشروعة إلى جيوب مرتكبيه، وغالبا ما تجد طريقها إلى خارج البلد، بدلا من توظيفها داخل البلد لجلب المنفعة العامة، وعندما يتحكم الفساد بالمجتمع ويضرب أطنابه فيه تدخل البلاد حينئذ في حلقة مفرغة، حيث يُغدي الفساد في إطارها نفسه بنفسه، عندها يتعذر السيطرة عليه بسهولة وللفساد المالي أنواع متعددة نذكر منها.

1) أنواع الفساد من حيث الحجم:

- **الفساد الصغير:**

وهو الفساد الذي يقوم به شخص ونجده ينتشر بين صغار الموظفين عن طريق استلام رشاوى من الآخرين.

- **الفساد الكبير:**

وهو الفساد الذي يقوم به كبار المسئولين لتحقيق مصالح مادية كبيرة وهو اشمل واخطر لتكليفه الدولة مبالغ ضخمة.

2) أنواع الفساد من ناحية الانتشار:

- **فساد دولي:**

وهذا النوع من الفساد ياخد مدى واسع عالميا حيث يتعدى حدود الدول والقارات بفتح الحدود والمعابر بين الدول وذالك تحت مظلة الاقتصاد الحر.

- **فساد محلي:**

وينتشر داخل البلد الواحد ودالك في القطاع العام والخاص ويكون منتشر بصورة اكبر في القطاع العام.

والشكل التالي يوضح أنواع الفساد المالي:

الشكل رقم (5.1): شكل توضيحي لأنواع الفساد المالي

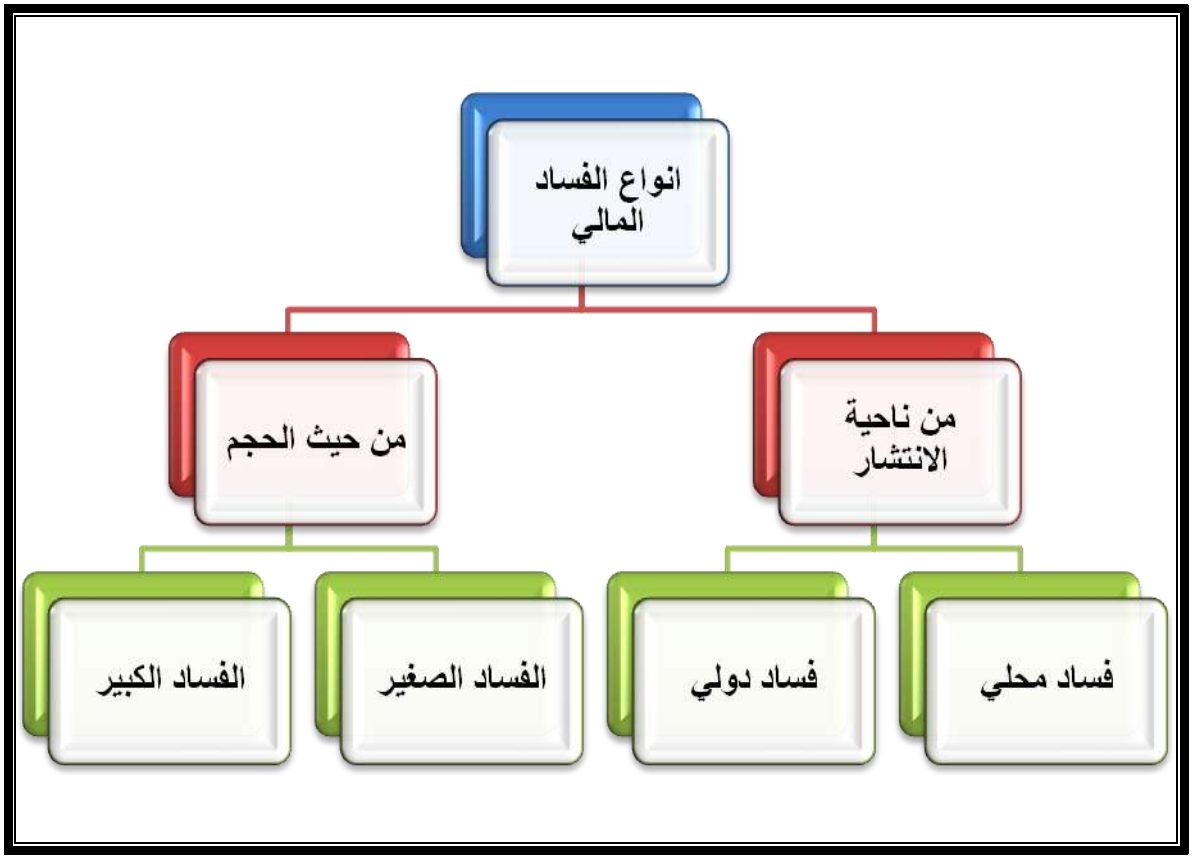

المصدر: من اعداد الباحث اعتمادا على ما سبق

الفرع الثالث: مظاهر الفساد المالي.

تتمثل في الانحرافات المالية وعدم الالتزام بالقواعد والأحكام المالية التي تنظم سير العمل المالي في الدولة ومؤسساتها ومخالفة تعليمات أجهزة الرقابة المالية ويمكن عرضها على النحو التالي:

1) الرشوة:

تعتبر الرشوة بلا منازع ابرز أنواع الفساد المالي، بل من أهم أدوات الفساد على الإطلاق. وتنتشر الرشوة في كل مناطق العالم وتاخد أشكال متعددة، وتتأرجح مستوياتها وانتشارها بدرجات متفاوتة بين الدول والشعوب وطبقات المجتمع. وقد تسمى بأسماء أخرى لتخفيف وقعها على الأنفس والإيحاء بقانونيتها كتسميتها بالعمولة أو الأتعاب ويتم بموجبها تقاضي مبالغ مادية مقابل انجاز أعمال نظاميه او تجاوز الأنظمة واللوائح، أو تفضيل دافعي الرشا في المعاملات والمشاريع الحكومية والخاصة، وتنتج عن الرشوة جوانب سلبية كثيرة أهمها رفع تكاليف المشاريع وتعطيل المصالح العامة والخاصة، والحد من المنافسة.

2) تضارب المصالح:

ينشاء تضارب المصالح من وجود مصلحة للموظف المسؤول في القطاع العام أو الخاص قد تؤثر بصورة فعلية أو محتملة على أداء عمله، أو بعبارة أخرى قد يستفيد الموظف من مركزه في تحسين وضعه المعيشي أو الاجتماعي.

3) الهدايا:

ويأتي الفساد هنا عن طريق السعي وراء أو تلقي أو قبول أي هدايا أو مميزات من أي شخص أو جهة خاصة أو عامة يمكن أن تؤثر على نزاهة العمل أو سير المعاملات ألمالية بما في ذالك السلع والخدمات أو تخفيضاتها ودعوات السفر والعشاء أو بعض الخدمات الأخرى التي قد تستغل للتأثير على الموظفين.

4) سرقة ونهب المال العام والخاص:

وتتم سرقة ونهب المال العام والخاص عن طريق قيام الموظفين بالتعاون مع آخرين لاخد الأموال والممتلكات مباشرة من خزائن الدولة آو الشركات أو المؤسسات الخاصة أو ودائعها أو تحميل الدولة والشركات أو المؤسسات ديون أو المبالغة في التعويضات، والاحتيال في قضايا الدعم والتحويلات والمنافع الحكومية والخاصة أو عدم دفع القروض الحكومية والخاصة.

5) التزوير:

يعرف التزوير بأنه "تغيير الحقيقة في المحرر بإحدى الطرق التي نص عليها القانون على نحو يوقع ضررا بالغير وبنية استعمال هذا المحرر فيما اعد له"[1]، فالتزوير في مدلوله العام يعني تغيير الحقيقة أيا كانت وسيلته بالقول أو بالكتابة.

ففي الجانب المالي والاقتصادي يزور الفاسدون المستندات والتواقيع وذالك للحصول على منافع شخصية أو رفع قيم المعاملات المالية أو خفضها.

6) المحسوبية:

ويكون ذالك من خلال استخدام النفوذ لتحقيق أهداف مختلفة وعادة ما يكون أساسها علاقات و روابط عائلية قبلية وجهوية وكذالك الولاء الحزبي الذي طغى هذه الأيام على كافة أشكال المحسوبية.

---

[1] براهمي حنان، "**جريمة تزوير الوثيقة الرسمية الادارية ذات الطبيعة المعلوماتية**" رسالة دكتوراه، تخصص قانون جنائي، كلية الحقوق، جامعة بسكرة، 2015، ص184.

ويمكن توضيح مظاهر الفساد المالي في الشكل التالي:

الشكل رقم (6.1): شكل توضيحي لمظاهر الفساد المالي

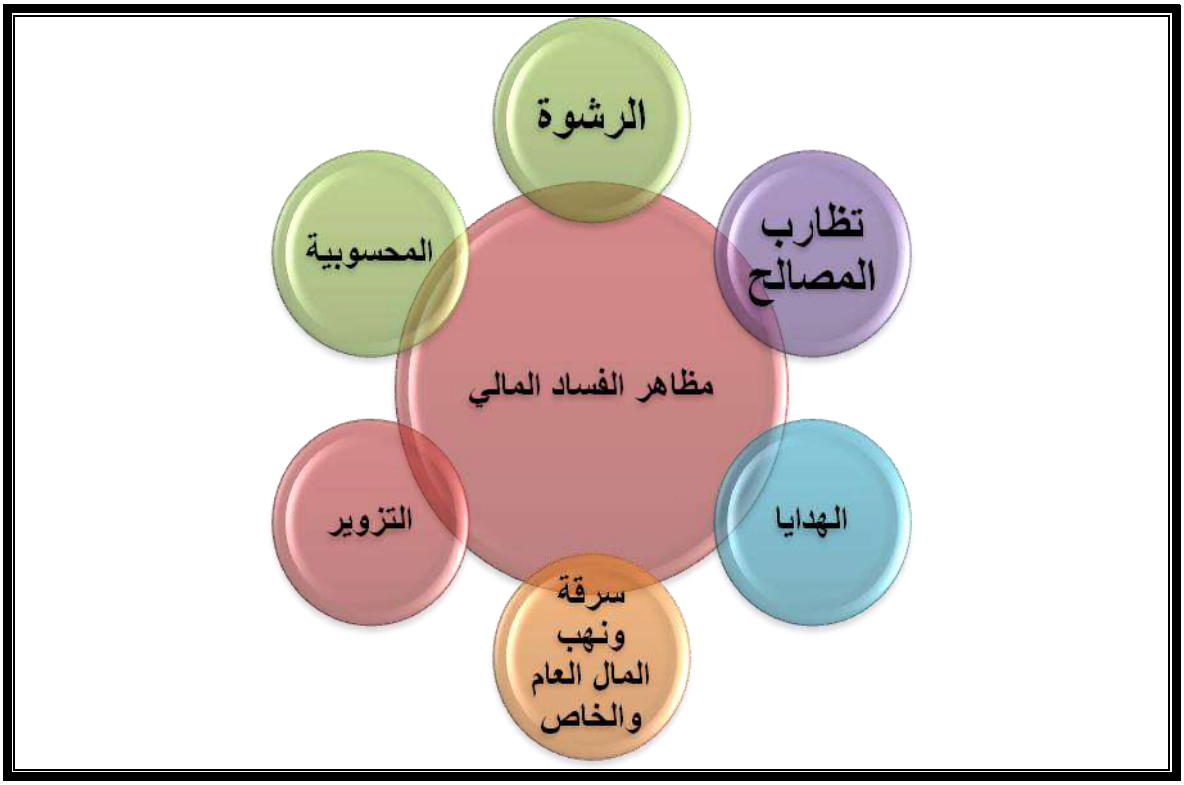

المصدر: من اعداد الباحث اعتمادا على ما سبق

الفرع الرابع: أسباب الفساد ألمالي:

ويمكن حصرها فيما يلي:

1) أسباب سياسية:

ويقصد بها غياب النظام ألديمقراطي ضمن مؤسسات المجتمع ألمدني وضعف الإعلام والرقابة.

2) أسباب اجتماعية:

وتتمثل في الحروب والتدخلات الخارجية، وانقسام المجتمع إلى طوائف وعشائر، مما ينتج عنه قلق من عدم الاستقرار والتخوف من المجهول، وبالتالي جمع الأموال بأي وسيلة لمواجهة المستقبل المجهول.

3) أسباب اقتصادية:

وتتمثل في الأوضاع الاقتصادية المتردية والمحفزة على الفساد.

المبحث الثاني: علاقة الحوكمة بالفساد المالي.

تؤدي حوكمة الشركات دورا مهما في معالجة المشكلات التي تعاني منها هذه الشركات، والتي من أبرزها مشكلة الفساد المالي، وذلك من خلال مجموعة من الآليات نصنفها إلى آليات حوكمة داخلية وأخرى خارجية.

المطلب الأول: علاقة الآليات الداخلية لحوكمة الشركات بالفساد المالي.

ويكون ذالك من خلال تفعيل دور كل من:

1) مجلس الإدارة:

يعتبره الباحثون أحسن أداة لمراقبة سلوك الإدارة، إذ انه يحمي رأس المال المستثمر في الشركة من سوء الاستعمال من قبل الإدارة، وذلك من خلال صلاحياته القانونية في تعيين وإعفاء ومكافأة الإدارة العليا. كما إن مجلس الإدارة القوي يشارك بفاعلية في وضع إستراتيجية الشركة، ويقدم الحوافز المناسبة للإدارة، ويراقب سلوكها ويقوم أدائها ، وبالتالي يحد من ظاهرة الفساد المالي.

2) لجنة المراجعة:

وتساهم في زيادة الثقة والشفافية في المعلومات المالية التي تفصح عنها الشركات، وذلك من خلال دورها في إعداد التقارير المالية وإشرافها على وظيفة التدقيق الداخلي في الشركات، وكذلك دورها في دعم هيئات التدقيق الخارجي وزيادة استقلاليتها، فضلا عن دورها في التأكيد على الالتزام بمبادئ حوكمة الشركات.

3) المراجعة الداخلية:

يقوم المراجعون الداخليون من خلال الأنشطة التي ينفذونها بزيادة المصداقية، والعدالة، وتحسين سلوك الموظفين العاملين في الشركة وتقليل مخاطر الفساد المالي.

المطلب الثاني: علاقة الآليات الخارجية لحوكمة الشركات بالفساد المالي.

1) المراجعة الخارجية:

يساعد المراجعون الخارجيين الشركات على تحقيق المساءلة والنزاهة وتحسين العمليات فيها، ويغرسون الثقة بين أصحاب المصالح والمواطنين بشكل عام.

2) القوانين والتشريعات:

حيث بالطبع تؤثر علي آليات الحوكمة بما يمثل الرادع من الانسياق نحو التلاعب والفساد.

3) منظمة الشفافية العالمية:

من خلال الدور الذي تلعبه في ممارسة ضغوطًا، من اجل محاربة الفساد المالي في الدول، فمثلا تضغط منظمة التجارة العالمية من اجل تحسين النظم المالية والمحاسبية، وفي قطاع البنوك، تمارس لجنة بازل ضغطا من اجل ممارسة الحوكمة فيها.

المبحث الثالث: الدراسات السابقة.

قصد الإحاطة أكثر بموضوع الدراسة، سنحاول في هذا المبحث عرض أهم الدراسات السابقة حول موضوع الدراسة.

المطلب الأول: الدراسات باللغة العربية.

1) دراسة، حسين عبد الجليل آل غزوي، (2010): "حوكمة الشركات وأثرها على مستوى الإفصاح في المعلومات المحاسبية".[1]

هدفت الدراسة إلى بيان اثر حوكمة الشركات على مستوى الإفصاح في القوائم المالية في شركات المساهمة العامة في المملكة العربية السعودية، حيث صيغت المشكلة التي بحثتها الدراسة انطلاقاً من تساؤل رئيس "ما هو اثر حوكمة الشركات على مستوى الإفصاح في القوائم المالية".

[1] حسين عبد الجليل آل غزوي، "**حوكمة الشركات واثرها على مستوى الافصاح في المعلومات المحاسبية**" رسالة ماجستير، قسم المحاسبة، كلية الادارة والاقتصاد، الاكاديمية العربية، الدنمارك، 2010.

وللإجابة على هذ التساؤل اتبع الباحث في الجانب النظري المنهج الوصفي التحليلي من خلال التطرق إلى مفهوم الحوكمة والمعلومات المحاسبية وأهميتهما وخصائصهما، والمنهج الاستنباطي من خلال التطرق إلى الدراسات السابقة، أما في الجانب التطبيقي فإستخدم الباحث المنهج الاستقرائي من خلال دراسة حالة عن تطبيق حوكمة الشركات المساهمة العامة والمدرجة في سوق المال السعودي، ودراسة اثر حوكمة الشركات على المعلومات المحاسبية، حيث تم التركيز على الشركات المساهمة العامة والمدرجة في سوق المال السعودي لعام (2009)، وكان حجم العينة مكون من (89) شركة وتم استخدام برنامج الحزم الإحصائية للعلوم الاجتماعية (SPSS) من اجل تحليل النتائج.

وتوصلت الدراسة إلى عدد من النتائج أهمها:

- تفاوت مستوى الإفصاح في القوائم المالية في الشركات المساهمة العامة في المملكة العربية السعودية.
- عدم وجود علاقة ايجابية ذات دلالة إحصائية بين نسبة الملكية العائلية في شركات المساهمة العامة في المملكة وبين مستوى الإفصاح في القوائم المالية.
- وجود علاقة ايجابية ذات دلالة إحصائية بين تركز الملكية في شركات المساهمة العامة في المملكة وبين مستوى الإفصاح في القوائم المالية.
- عدم وجود علاقة سالبة ذات دلالة إحصائية بين استقلال أعضاء مجلس الإدارة في شركات المساهمة العامة في المملكة وبين مستوى الإفصاح في القوائم المالية.
- وجود علاقة ايجابية ذات دلالة إحصائية بين حجم الشركة ومستوى الإفصاح في القوائم المالية في شركات المساهمة العامة في المملكة.

2) <u>دراسة، عماد سليم الأغا،</u> (2011): "دور حوكمة الشركات في الحد من التأثير السلبي للمحاسبة الإبداعية على موثوقية البيانات المالية".[1]

هدفت الدراسة إلى بيان دور حوكمة الشركات في الحد من التأثير السلبي للمحاسبة الإبداعية على موثوقية البيانات المالية بالتطبيق على البنوك الفلسطينية، وقد اشتملت عينة الدراسة على عدد من المدققين الداخليين و الخارجيين و مفتشي سلطة النقد للبنوك الفلسطينية المدرجة أسهمها في بورصة فلسطين خلال سنة (2009)، وبلغ حجم العينة (89) استبانه، وتم استخدام المنهج الوصفي التحليلي من اجل إتمام هذه الدراسة، من خلال استخدام برنامج الحزم الإحصائية للعلوم الاجتماعية (SPSS).

[1] عماد سليم الاغا، "**دور حوكمة الشركات في الحد من التاثير السلبي للمحاسبة الابداعية على موثوقية البيانات المالية**" رسالة ماجستير، كلية الاقتصاد والعلوم الادارية، جامعة الأزهر، غزة، فلسطين، 2011.

ومن نتائج الدراسة:

- إن تنوع استخدام أساليب المحاسبة الإبداعية يؤثر سلبياً على موثوقية البيانات المالية.
- مبادئ حوكمة الشركات تحد بشكل كبير من التأثير السلبي للمحاسبة الإبداعية على موثوقية البيانات المالية.

ومن توصيات الدراسة:

- متابعة أسباب حدوث الانهيارات المالية السريعة في البنوك العالمية.
- تطوير مبادئ حوكمة الشركات في فلسطين بما يتلائم مع متطلبات الحد من تلك الأزمات والانهيارات.
- العمل على إجراء المزيد من الدراسات و الأبحاث الخاصة بتطبيقات الحوكمة السليمة، وإبراز دورها في منع حدوث الفشل المالي للشركات.
- إيجاد آليات جديدة للتعزيز من مبدأ دور أصحاب المصالح في تقليص هيمنة مجلس الإدارة و الإدارة التنفيذية على عمليات اتخاذ القرارات.

3) <u>دراسة، قدوري مبروك،</u> (2012): "اثر تطبيق قواعد الحوكمة على جودة الإفصاح المحاسبي".[1]

هدفت هذه الدراسة إلى معرفة اثر تطبيق قواعد الحوكمة على جودة الإفصاح المحاسبي، ومن اجل تحقيق ذالك قام الباحث باختيار عينة عشوائية عددها (70) مفردة من مجتمع الدراسة والمتمثل في شركات المساهمة بولاية ورقلة وذالك خلال الفترة (2011-2012).

ومن اجل انجاز هذه الدراسة استعمل الباحث المنهج الاستقرائي في الجانب النظري والمنهج الوصفي في الجانب التطبيقي، وتم الاعتماد على برنامج الحزم الإحصائية للعلوم الاجتماعية من اجل تحليل النتائج.

وتوصلت الدراسة إلى النتائج التالية:

- إن البنوك والمؤسسات الاقتصادية العمومية تهتم بالإفصاح وبشكل كبير عن جميع بنود عناصر الميزانية أو المركز المالي بشكل شامل مما يعطي مستخدمي هذه المعلومات الثقة في اتخاذ القرارات التي تناسبهم. أما الشركات الخاصة فتقوم بالإفصاح لكن بشيء من التحفظ.

[1] قدوري مبروك، "**اثر تطبيق قواعد الحوكمة على جودة الافصاح المحاسبي**" رسالة ماجستير جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر، 2012.

- إن مؤسسات الحكومة بصفة عامة تقوم بالإفصاح عن المعلومات المحاسبية في قائمة الدخل دون لبس أو تضليل، عكس المؤسسات الخاصة التي لا تقوم بالإفصاح الكامل عن قائمة الدخل، فاغلب هذه المؤسسات تقوم بالتحليل على مصلحة الضرائب خاصة في هذه القائمة.

4) دراسة، عمر عيسى فلاح المناصير، (2013): "اثر تطبيق قواعد حوكمة الشركات على أداء شركات المساهمة العامة الأردنية".[1]

هدفت الدراسة إلى بيان اثر تطبيق قواعد الحوكمة على أداء الشركات العامة الأردنية، حيث استخدم الباحث المنهج الوصفي التحليلي، وتكون مجتمع الدراسة من الشركات المساهمة العامة العاملة في قطاع الخدمات والمدرجة في بورصة عمان 2012 متمثلا في (153) شركة، وتم استلام (396) استبانه موزعة على الشركات المدرجة، كمأتم استخدام برنامج (SPSS) لتحليل الاستبانه.

ومن نتائج الدراسة أن ما نسبته (85%) من الشركات المستهدفة تطبق قواعد حوكمة الشركات

ومن توصيات الدراسة:

- العمل على الاهتمام بتطبيق قواعد الحوكمة المتعلقة بحقوق المساهمين لما لها من اثر على العائد على الأصول والعائد للسهم الواحد.
- الالتزام بقواعد حوكمة الشركات المتعلقة بلجنة الترشيحات والمكافآت لضمان تلبية احتياجات الشركة والمجلس واعتماد أساس التميز في الأداء لمنح المكافآت.

[1] عمر عيسى فلاح المناصير، **"اثر تطبيق قواعد حوكمة الشركات على اداء شركات المساهمة العامة الاردنية"** رسالة ماجستير، عمادة البحث العلمي والدراسات العليا، الجامعة الهاشمية، الزرقاء، الاردن، 2013.

المطلب الثاني: الدراسات باللغة الاجنبية.

1) دراسة (Lawrence D.Brown & Marcus L.Caylor) (2004): "حوكمة الشركات وأدائها"، "Corporate Governance and Firm performance".[1]

هدفت الدراسة إلى الوقوف على العلاقة بين حوكمة الشركات و أدائها، وتم إتباع المنهج الوصفي التحليلي حيث تم الربط بين فئات الحوكمة ومقياس الأداء المعتمد من معهد جو للإدارة، حيث تكون مجتمع الدراسة من (134) شركة خلال الفترة الممتدة من (2003 إلى 2007).

وتوصلت الدراسة الى ان الشركات التي تتمتع بمستوى حوكمة أفضل نسبياً وأكثر ربحية و أعلى قيمة و تدفع أموالا أكثر لحملة الأسهم، كما أن رسوم الاستشارات التي تدفع للمراجعين الخارجيين اقل من الأتعاب التي تدفع لهم وهذا مرتبط بشكل كبير بضعف الأداء للشركة.

2) دراسة (Yang Muriande & Ding) (2010): "هيكل الملكية، حوكمة الشركات وتمهيد الدخل في الصين"، "Ownership Structure Corporate Governance and Income smoothing in china"[2]

هدفت هده الدراسة إلى البحث عن العلاقة بين هيكل الملكية وآليات حوكمة الشركات من جهة وممارسات تمهيد الدخل في الصين من جهة أخرى، وقد شملت عينة الدراسة (1353) شركة مدرجة في بورصتي "Shanghai" و "Shenzhen" في الصين وذالك خلال الفترة 1999م إلى 2006م، بحيث تم استخدام نموذج " Eckel، 1981" لقياس ممارسات الدخل في العينة المدروسة.

وقد توصلت الدراسة إلى أن هناك عدد كبير من الشركات التي تمارس تمهيد الدخل في الصين وبالتالي فإن تفعيل آليات الحوكمة ضرورة حتمية لابد منها للرقابة على هده الشركات، كما توصلت الدراسة إلى أن الشركات التي تتصف بهياكل ملكية مركزة أو شركات القطاع العام تخضع للمراقبة و المتابعة من طرف المساهمين والمستثمرين والجهات الحكومية بحكم امتلاكهم القوة والحافز على مراقبة الإدارة عن كثب مما يحد من حرية المدراء في ممارسة تمهيد الدخل.

---

[1] Brown ،Lawrence D. and Caylor ،Marcus L. **"Corporate Governance and Firm Performance".** (7December2004). avilable from https://ssrn.com/abstract=586423 or http://dx.doi.org/10.2139/ssrn.586423

[2] Chi-Yih Yang, Victor Murind and Xiaoming Ding, **"Ownership Structure Corporate Governance and Income smoothing in china"**, working paper avilable from: http://efmaefm.org/0efmsymposium/china-2010/papers/efm2010 2.pdf: 21/04/2012,2010.

3) دراسة (Mehrazeen & Mehrtash) (2012): "آليات حوكمة الشركات وتمهيد الدخل في إيران"، "Corporate Governance Mechanism and Income Smoothing in Iran".[1]

هدفت هذه الدراسة إلى البحث عن دور آليات حوكمة الشركات في تقليل ممارسات تمهيد الدخل في إيران، وقد شملت عينة الدراسة (138) شركة مدرجة في بورصة طهران وذالك خلال الفترة الممتدة من 1999م إلى 2008م، بحيث تم استخدام نموذج "Eckel ، 1981" لقياس تمهيد الدخل في العينة المدروسة.

وتوصلت الدراسة إلى انه توجد علاقة عكسية بين كلاً من المراجع الداخلي ونسبة الملاك المديرين و ممارسات تمهيد ألدخل، وفي المقابل توجد علاقة طرديه بين نسبة الملاك الغير مديرين و ممارسات تمهيد الدخل.

المطلب الثالث: الدراسة الحالية.

تناولنا في الدراسة الحالية دور آليات حوكمة الشركات في الحد من الفساد المالي في الجنوب الشرقي الجزائر والتي حاولنا من خلالها إبراز العلاقة الموجودة بين آليات حوكمة الشركات وظاهرة الفساد المالي من خلال دراسة مستوى انتشار ظاهرة الفساد المالي في الجنوب الشرقي الجزائر و مستوى تطبيق آليات حوكمة الشركات الداخلية والخارجية منها في الجنوب الشرقي الجزائر وذالك بالقيام بدراسة ميدانية واستعمال الأدوات والأساليب الإحصائية.

[1] Ali Reza Mehrazeen & Marziyeh Mehrtash، **"Corporate Governance Mechanism and Income Smoothing in Iran"**، Journal of Basic and Applied Scientific Research، Volume2(N°4)، Iran، 2012، pp:3188-3194

خلاصة الفصل:

تتبوأ حوكمة الشركات أهمية خاصة في أجندة المال والأعمال في الوقت الراهن، لما تعود به من نفع على الشركات والمجتمع بأسره وقد برزت أهمية الحوكمة في الآونة الأخيرة عندما أطاحة الأزمة المالية العالمية باقتصاديات عدد كبير من الدول المتقدمة والنامية، وقد أسهمت العديد من الهيئات من أهمها منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية في بلورة مجموعة من التوجهات والقواعد في مختلف جوانب العلاقة والسلوكيات بين الأطراف المرتبطة بالشركة، تعرف بمبادئ حوكمة الشركات، والتي من شان إتباعها تحقيق غايات وأهداف الحوكمة، والمتمثلة في جلب النفع لجميع الأطراف.

إن حوكمة الشركات الجيدة تساعد في مكافحة الفساد المالي الذي يدرك كل فرد مستوى إعاقته للنمو، حيث يظهر الفساد على مستوى المؤسسات العامة والخاصة بمظاهر عدة، وينجر عن الفساد المالي مضار مادية عديدة على المؤسسات.

الفصل الثاني

الدراسة التطبيقية للحوكمة والفساد المالي.

تمهيـــــد:

بعد التطرق إلى الأسس النظرية للحوكمة والفساد المالي في الفصل الأول وعرض جملة من الدراسات السابقة يأتي هذا الفصل لتحليل ومناقشة الجوانب التطبيقية للدراسة وعرضها من أجل التعرف على مدى مساهمة آليات حوكمة الشركات في الحد من الفساد المالي في الجنوب الشرقي الجزائر، ولتحقيق ما يهدف إليه هذا الفصل يتم مناقشة ذلك من خلال مبحثين، حيث يعتبر المبحث الأول مقدمة وجيزة للإطار العام للدراسة الميدانية و وصفا للطريقة والأدوات المستخدمة في القيام بهذه الدراسة من أجل الإجابة عن الأسئلة التي تمثل مشكلة الدراسة وهدفها، أما فيما يخص المبحث الثاني فقد تم التعرض إلى نتائج الدراسة واختبار الفرضيات ومناقشتها وتفسير النتائج والبيانات المتحصل عليها وذلك باستخدام جملة من طرق التحليل.

من خلال ما سبق سنتناول في هذا الفصل ما يلي:

- **المبحث الأول:** الطريقة والأدوات المستخدمة.
  - المطلب الأول: الطريقة المستخدمة.
  - المطلب الثاني: الأدوات المستخدمة.
- **المبحث الثاني:** النتائج والمناقشة.
  - المطلب الأول: النتائج.
  - المطلب الثاني: المناقشة.

المبحث الأول: الطريقة والأدوات المستخدمة.

نستعرض في طيات هذا المبحث الطريقة والأدوات المستخدمة في انجاز الدراسة وذلك من خلال تقسيم المبحث إلى مطلبين، المطلب الأول نتناول فيه الطريقة المستخدمة والمطلب الثاني الأدوات المستخدمة.

المطلب الأول: الطريقة المستخدمة.

يتناول هذا المطلب المنهجية المتبعة في إعداد الدراسة والتعريف بمجتمع الدراسة وعينتها وكذا نوعها بالإضافة إلى أسلوب ومصادر جمع البيانات والمعلومات.

الفرع الأول: منهج الدراسة.

بالنظر إلى طبيعة هذه الدراسة والأهداف المتوخى تحقيقها من خلال الموضوع الذي نتناول فيه دور آليات حوكمة الشركات في الحد من الفساد المالي من وجهة نظر المستجوبين، فإن الباحث قد اعتمد على المنهج الوصفي في شقه النظري، إذ اطلع على الدراسات المختلفة في حوكمة الشركات والفساد المالي، وطبق المنهج الاستقرائي في جانبه التطبيقي المتعلق بتحليل الاستبيان الذي تم توزيعه كجانب من الدراسة التطبيقية، من أجل معرفة دور آليات حوكمة الشركات في الحد من الفساد المالي من وجه نظر المستجوبين، حيث تم دراسة وتحليل البيانات ومقارنة متغيرات الدراسة من خلال تحويل المتغيرات غير الكمية إلى متغيرات كمية قابلة للقياس بهدف التعامل معها في إختبار الفرضيات وبيان نتائج الدراسة، والتعرف على رؤية المبحوثين لآليات حوكمة الشركات ودورها في الحد من الفساد المالي من خلال الوصول إلى بيانات يمكن إخضاعها للتحليل الإحصائي.

الفرع الثاني: مجتمع وعينة الدراسة.

1) مجتمع الدراسة:

يتكون مجتمع الدراسة من العمال سواً في القطاع العام أو القطاع الخاص في ولايات (ورقلة– غرداية–الواد)، والدين يمارسون مهنة مراجعو الحسابات، المفتشين، إطارات المؤسسات والموظفين وذالك من اجل معرفة موقفهم من مدى مساهمة آليات حوكمة الشركات في الحد من الفساد المالي في الجنوب الشرقي الجزائر.

2) حدود الدراسة:

تمثلت حدود الدراسة في الحدود المكانية والزمانية وكذا الموضوعية وهي كما يلي:

- **الحدود الزمانية:**

طبقت هذه الدراسة على عينة من مجتمع الدراسة خلال فترة شهرين ابتداءً من شهر افريل 2019.

- **الحدود الموضوعية:**

تضمنت هذه الدراسة جميع جوانب الموضوع المتعلقة بالدراسة من خلال الاهتمام بالمحاور المرتبطة بدراسة آليات حوكمة الشركات ومدى مساهمتها في الحد من الفساد المالي في البيئة الجزائرية والتوقف على جودة ونوعية الإجابات المحصل عليها.

3) عينة الدراسة:

تتكون عينة الدراسة من كافة مفردات مجتمع الدراسة لذا فقد تم اختيارها بطريقة العينة العمدية أو القصدية حيث اشتملت على ما يلي:

الجدول رقم 1.2 الذي يوضح الإطار العام لمجتمع الدراسة وكذلك مجموع الاستبيانات الموزعة أما الجدول رقم 2.2 فهو يبين فئات عينة الدراسة من خلال مجموع الاستبيانات الموزعة والمسترجعة والصالحة للتحليل الإحصائي والنسب المئوية من إجمالي عدد الاستبيانات الموزعة على مجتمع الدراسة.

الجدول رقم(1.2) الاستبيانات الموزعة على مجتمع الدراسة

الاستبانه مجتمع الدراسة	الموزعة	
	العدد	النسبة %
مراجع حسابات	20	%23
مفتش	30	%34
إطار بمؤسسة	23	%26
موظف	15	%17
المجموع	88	%100

المصدر: من أعداد الباحث

نلاحظ من خلال الجدول 1.2 أن عدد الاستبيانات الموزعة بلغ عددها 88 استبانه، والتي توزعت على أفراد العينة، أين وصلت نسبة الاستبيانات الموزعة على مراجعي الحسابات 23% والمفتشين 34% فيما بلغ عدد الاستبيانات الموزعة على الإطارات والموظفين 26% و17% على التوالي من إجمالي الاستبيانات الموزعة.

الجدول رقم(2.2) مجموع الاستبيانات الموزعة والمسترجعة والصالحة للتحليل الإحصائي

الاستبانه عينة الدراسة	الموزعة		المستردة		المستبعدة		الصافي المستخدم	
	العدد	النسبة %	العدد	النسبة %	العدد	النسبة %	العدد	النسبة %
مراجع حسابات	20	%100	11	%55	0	%0	11	%55
مفتش	30	%100	9	%30	0	%0	9	%30
اطار بمؤسسة	23	%100	15	%65	0	%0	15	%65
موظف	15	%100	6	%40	0	%0	6	%40
المجموع	88	100	41	%47	0	%0	41	%51

المصدر: من اعداد الباحث

نلاحظ من خلال الجدول 2.2 أن عدد الاستبيانات الموزعة على مراجعي الحسابات بلغت 20 استبانه والتي تم استرجاع منها 11 استبانه أي بنسبة 55 % من إجمالي الاستبيانات الموزعة على مراجعي الحسابات، وهي نسبة في المتوسط، أما بالنسبة للمفتشين والموظفين فبلغ عدد الاستبيانات الموزعة 30 و 15 استبانه على التوالي والتي تم استرجاع منها 9 بالنسبة للمفتشين و 6 بالنسبة للموظفين أي بنسبة 30% و 40% بالنسبة للمفتشين والموظفين على التوالي وهي نسبة دون المتوسط، فيما كانت النسبة الأكبر من الاستبيانات المسترجعة من نصيب الإطارات بنسبة 65% حيث وزعت عليهم 23 استبانه وكان العدد المسترجع منها هو 15 استبانه وهي نسبة فوق المتوسط حيث لم يتم استرجاع بقية الاستبيانات الأخرى بسبب عدم تعاون بعض المستجوبين رغم المراسلات والاتصالات المتكررة عبر مختلف وسائل الاتصال.

ومما سبق وكخلاصة للجدول 2.2 يمكن القول عموما أن نسبة الاستجابة من طرف المستجوبين كانت أقل من المتوسط حيث نجد عدد الاستبيانات المستردة بلغت 41 استبانه أي بنسبة 47% من إجمالي الاستبيانات الموزعة على مجتمع الدراسة.

4) المتغيرات الديموغرافية لأفراد عينة الدراسة:

نتناول في هذا العنصر خصائص أفراد العينة من حيث (الوظيفة، الخبرة المهنية، المستوى التعليمي)، والجداول التالية تبيين النتائج الوصفية لخصائص وسمات أفراد العينة:

- **الوظيفة:** توزيع عينة الدراسة حسب متغير الوظيفة

الجدول رقم(3.2)

الوظيفة	التكرار	النسبة المئوية
مراجع حسابات	11	% 27
مفتش	9	% 22
إطار بمؤسسة	15	% 36
موظف	6	% 15
المجموع	41	% 100

المصدر: من إعداد الباحث باستخدام برنامج SPSS وبالاعتماد على الملحق رقم 02

والشكل البياني التالي يوضح التوزيع النسبي لأفراد العينة حسب الوظيفة

الشكل رقم(1.2)

المصدر: من إعداد الباحث

نلاحظ من خلال الجدول 3.2 و الشكل رقم 1.2 أن توزيع أفراد العينة حسب الوظيفة بلغ 36% بالنسبة للذين يشغلون منصب اطار بمؤسسة وهي الفئة الأكثر تكراراً في عينة الدراسة كما أن هذه النسبة هي الأعلى في هذه العينة، ثم تليها نسبة مراجعي الحسابات بنسبة 27 % ثم المفتشين بنسبة 22% و يلاحظ أيضا في الأخير أن هناك نسبة مقدارها 15 % من عينة الدراسة والتي تمثل الفئة الأقل تكرار حيث تمثل هذه النسبة أفراد العينة الذين يمارسون مهنة الموظفين في المؤسسات، هذه النسب تسمح لنا بالتعرف على جميع أراء أفراد العينة مما يعني إمكانية الاعتماد على إجابات العينة والعمل عليها.

- **الخبرة المهنية:** توزيع عينة الدراسة حسب متغير الخبرة المهنية

الجدول رقم(4.2)

الخبرة المهنية	التكرار	النسبة المئوية
أقل من 5 سنوات	5	% 12
من 5 إلى 10 سنوات	19	% 46
أكثر من 10 سنة	17	% 42
المجموع	41	% 100

المصدر: من إعداد الباحث باستخدام برنامج SPSS وبالاعتماد على الملحق رقم 02

والشكل البياني التالي يوضح التوزيع النسبي لأفراد العينة حسب الخبرة المهنية.

الشكل رقم(2.2)

المصدر: من إعداد الباحث

يتضح من خلال الجدول رقم(4.2) والشكل رقم(2.2) لتوزيع عينة الدراسة حسب متغير الخبرة المهنية أن النسبة الكبرى لعدد سنوات الخبرة لأفراد العينة كانت لأصحاب الخبرة من 5 إلى 10 سنوات بنسبة 46%، ثم يليها أصحاب الخبرة الأكثر من 10 سنوات بنسبة 42 % و في الأخير أصحاب الخبرة الأقل من 5 سنوات بنسبة 12 % ، من خلال هذه النسب يمكن القول إن غالبية أفراد العينة من ذوي الخبرة المتوسطة، وبالتالي هناك قدرة لأفراد العينة على الإجابة بموضوعية حول موضوع الدراسة مما ينعكس إيجاباً على إجابات العينة ويزيد من مصداقيتها.

- **المستوى التعليمي**: توزيع عينة الدراسة حسب متغير المستوى التعليمي

الجدول رقم(5.2)

المستوى التعليمي	التكرار	النسبة المئوية
ليسانس	17	%42
ماستر	12	%29
ماجستير	7	%17
دكتوراه	5	%12
المجموع	41	% 100

المصدر: من إعداد الباحث باستخدام برنامج SPSS وبالاعتماد على الملحق رقم 02

والشكل البياني التالي يوضح التوزيع النسبي لأفراد العينة حسب

الشكل رقم(3.2)

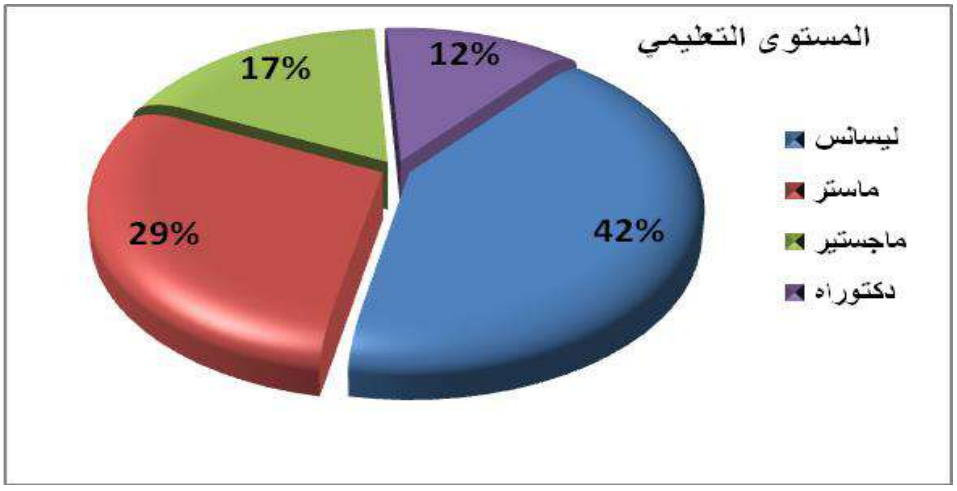

المصدر: من إعداد الباحث

نلاحظ من خلال الجدول رقم(5.2) و الشكل رقم(3.2) أن توزيع أفراد العينة حسب المستوى التعليمي بلغ 42% بالنسبة لحاملي شهادة أليسانس وهي الفئة الأكثر تكراراً في عينة الدراسة كما أن هذه النسبة هي الأعلى في هذه العينة، ثم يليها نسبت حملة شهادة الماستر بنسبة 29% ثم نسبة 17% والتي تمثل حملة شهادة الماجستير وفي الأخير نجد حملة شهادة الدكتوراه بنسبة 12% وهي الفئة الأقل تكرار، من خلال ما سبق نستنتج أن أفراد عينة الدراسة من ذوي الكفاءة والمستوى الأكاديمي العالي مما يضفي على إجابات العينة مصداقية ودقة جيدة.

الفرع الثالث: أسلوب ومصادر جمع البيانات.

لتحقيق أهداف الدراسة واختبار الفرضيات استند الباحث في دراسته لجمع البيانات والمعلومات اللازمة على مجموعة من المصادر الأولية والثانوية، بحيث يغطي كل مصدر جزءا من البيانات والمعلومات ذات العلاقة بالموضوع كما يلي:

1) المصادر الأولية:

لبلوغ أهداف الدراسة واستكمالها قام الباحث بجمع البيانات باستخدام أسلوب أداة الاستبيان وذلك بالاستناد إلى الإطار النظري للدراسة، حيث تم توجيه هذا الاستبيان لمجتمع الدراسة مع إجراء بعض المقابلات الشخصية واستنتاج بعض الملاحظات، ثم تفريغها وتحليلها باستخدام برنامج SPSS الإحصائي النسخة 20 واستخدام الاختبارات الإحصائية المناسبة والأساليب الرياضية، بالإضافة إلى برنامج Excel نسخة 2007 بهدف الوصول لدلالات ذات قيمة ومؤشرات تدعم موضوع الدراسة.

2) المصادر الثانوية:

تم الاعتماد واستخدام جملة من المصادر بمختلف اللغات في إعداد الجانب النظري للدراسة والذي تم الاستناد إليه لإعداد الجانب التطبيقي، إذ رجع الباحث إلى المكتبات المختلفة للاطلاع ومراجعة الدراسات السابقة وتمت الاستعانة بالمصادر الآتية:

- الكتب العلمية المختصة بحوكمة الشركات.
- المجلات والدوريات المتخصصة التي كتبت حول حوكمة الشركات، الفساد المالي.
- الرسائل العلمية (ماجستير ودكتوراه) التي تبحث في موضوع الدراسة.
- الانترنت والمواقع الالكترونية.

المطلب الثاني: الأدوات المستخدمة.

نتطرق في هذا المطلب إلى جميع الأدوات المستخدمة في عملية تحليل و إختبار الفرضيات والتي ساهمت في الوصول إلى نتائج الدراسة بدءاً بعرض أداة الدراسة ومعرفة مدى صدقها وثباتها ثم المرور إلى البرامج والأدوات الإحصائية المستخدمة في معالجة المعطيات.

الفرع الأول: أداة الدراسة.

قام الباحث بجمع البيانات اللازمة للدراسة الميدانية من خلال تصميم وتطوير استبانه والتي تعتبر قاعدة الدراسة الإحصائية مع مراعاة تصميم شكل الاستبانه بشكل منظم وسهل وبما يتلاءم مع أهداف وفروض الدراسة، وللتعرف كذلك على مدى مساهمة آليات حوكمة الشركات في الحد من الفساد المالي من وجهة نظر عينة الدراسة، حيث قام الباحث باستخدام عبارات تقييميه لتحديد إجابات عينة الدراسة وعلى مقياس ليكرت ذو المستويات الثلاثة حسب ما هو موضح في الجدول الأتي:

جدول رقم(6.2) لمقياس ليكرت ذو المستويات الثلاثة

مقاييس أداة الدراسة ودرجات كل مقياس		
غير موافق	محايد	موافق
منتشر بشكل كبير	منتشر بشكل محدود	غير منتشر
1	2	3

المصدر: من إعداد الباحث

وبعد القراءة الموسعة للدراسات التي تناولت الموضوع والاطلاع على بعض المراجع المتخصصة في هذا المجال كان من أبرز الخطوات المتخذة لإعداد الاستبانه ما يلي:

1) إعداد استبانه أولية من أجل استخدامها في جمع البيانات والمعلومات.
2) غطت أسئلة الاستبانه فرضيات الدارسة.
3) دقة الأسئلة ومدى شمولية الاستبانه.
4) عرض الاستبانه على المشرف من أجل اختبار مدى ملاءمتها لجمع البيانات.
5) تعديل الاستبانه بشكل أولي حسب ما يراه المشرف.
6) عرض الاستبانه على مجموعة من المحكمين والذين قاموا بدورهم بتقديم النصح والإرشاد وتعديل وحذف ما يلزم.

7) إجراء دراسة اختباريه ميدانية أولية للاستبانه وتعديلها حسب ما يناسب.
8) توزيع الاستبانه على جميع أفراد العينة لجمع البيانات اللازمة للدراسة.

وللإشارة فقد تم إعداد الاستبانه وتكونت من مجموعتين رئيسيتين هما:

1) المجموعة الأول:

تضمنت هذه المجموعة أسئلة عامة تتعلق بالبيانات الشخصية لمفردات عينة الدراسة والتي تكونت من 3 فقرات.

2) المجموعة الثانية:

تضمنت هذه المجموعة 21 فقرة تم تقسيمها إلى ثلاثة محاور وفيما يلي عرض لهذه المحاور:

- **المحور الأول:**

تناقش فقرات هذا المحور "مستوى مظاهر الفساد المالي في المؤسسات الجزائرية" والتي تضمنت 7 فقرات بدءاً من الفقرة رقم 1 إلى الفقرة رقم 7

- **المحور الثاني:**

عالجت فقرات هذا المحور "مستوى تطبيق الآليات الداخلية لحوكمة الشركات في الجنوب الشرقي الجزائر" والتي تضمنت 7 فقرة بدءاً من الفقرة رقم 8 إلى الفقرة رقم 14

- **المحور الثالث:**

تناقش فقرات هذا المحور "مستوى تطبيق الآليات الخارجية لحوكمة الشركات في الجنوب الشرقي الجزائر" والتي احتوت على 7 فقرة بدءاً من الفقرة رقم 15 إلى الفقرة رقم 21

وفيما يلي عرض للفرضيات و تسلسل الفقرات حسب المحاور وفق الجدول الأتي:

جدول رقم(7.2) تقسيم فقرات محاور الاستبيان.

المحاور	أرقام الفقرات
مستوى انتشار مظاهر الفساد المالي في المؤسسات الجزائرية.	من 1 إلى 7
مستوى تطبيق الآليات الداخلية لحوكمة الشركات في الجنوب الشرقي الجزائر.	من 8 إلى 14
مستوى تطبيق الآليات الخارجية لحوكمة الشركات في الجنوب الشرقي الجزائر.	من 15 إلى 21

المصدر: من إعداد الباحث

وفيما يخص توزيع الاستبيانات واستلامها فقد اعتمد الباحث على عدة وسائل وقنوات للاتصال من أجل توزيعها واستلامها بشكل يسهل و يساعد على انجاز وإعداد الدراسة الميدانية، حيث تم الاعتماد عموماً على عدة طرق يتم سردها وفق الأتي:

1) الاتصال بأفراد العينة مباشرة في عملية التوزيع والاستلام للاستبانات.
2) الاستعانة ببعض الزملاء عبر مختلف جهات الوطن من أجل توزيع واستلام للاستبانات.
3) استخدام البريد الالكتروني و وسائل التواصل الاجتماعي في توزيع واستلام الإستبيانات.

الفرع الثاني: صدق وثبات أداة الدراسة.

1) صدق وتحكيم أداة الدراسة:

للتأكد من صدق فقرات الاستبانه ومدى وضوح أسئلتها وشموليتها لموضوع الدراسة و واقعيتها بالإضافة إلى صلاحيتها كأداة لجمع البيانات وإمكانية استخدامها في الدراسة الميدانية للاطلاع على موقف فئات عينة الدراسة، تم عرض الاستبانه على لجنة متكونة من أربعة أساتذة من أعضاء هيئة التدريس بكلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير بجامعة ورقلة، ثلاثة منهم ضمن تخصص المالية و المحاسبة (أ.د شربي محمد الأمين، الدكتورة عائشة سلمى كيحلي، الأستاذ محمد الهاشمي حجاج) ، وأستاذ في تخصص إحصاء (الأستاذ مناصرية رشيد)، حيث تم تحكيم الاستبانه من طرف أعضاء هيئة التدريس بالكلية لجامعة ورقلة، وقد استجاب الباحث لآراء السادة المحكمين وقام بإجراء ما يلزم من حذف وتعديل في ضوء مقترحاتهم بعد تسجيلها في نموذج تم إعداده لهذا الغرض.

2) ثبات أداة الدراسة:

كخطوة أساسية وأولية قبل استخراج نتائج هذا الاستبيان لابد من دراسة مدى ثبات عين الدراسة من خلال إجاباتهم على الفقرات المطروحة، ولقياس مدى ثبات أداة الدراسة وقياس درجة مصداقية إجابات عينة الدراسة تم استخدام معامل ألفا كرونباخ (Cronbach Alpha)، حيث يعتمد هذا المعامل على قياس مدى ثبات أسئلة الاستبانه في مقدرتها على إعطاء إجابات وردود متوافقة اتجاه المستجوبين، وقياس نسبة المستجوبين الذين يعيدون نفس الإجابة في حالة استجوابهم بواسطة هذا الاستبيان وفي نفس الظروف، إذ قام الباحث بتطبيق هذا المعامل على جميع فقرات الاستبانه المتعلقة بالمحاور الثلاثة وكانت نتائج ثبات الاستبانه من خلال المعامل وفق الجدول الأتي:

جدول رقم(8.2) نتائج معامل ألفا كرونباخ لثبات أداة الدراسة

Statistiques de fiabilité	
Alpha de Cronbach	Nombre d'éléments
.877	21

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على برنامج spss الملحق رقم 03

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن قيمة معامل ألفا كرونباخ تساوي 0,877 مما يعني أنه في حالة توزيع الاستبانه من جديد على نفس العينة وفي نفس الظروف فإن أكثر من 87% منهم يعيدون نفس الإجابة وهو ما يعبر عن نسبة ثبات جيدة لمثل هذه الدراسة، وهذا ما يعطي أكثر مصداقية لنتائج الدراسة التي يمكن استنتاجها من هذا الاستبيان ويمكن استنتاج وتقدير درجة صدق هذه النتائج أيضا من خلال الجذر ألتربيعي لمعامل ألفا كرونباخ والذي يساوي 0.936 وهي درجة صدق عالية.

وفيما يلي سنحاول تقدير وقياس الثبات في كل محور من المحاور الثلاثة:

جدول رقم(9.2) نتائج معامل ألفا كرونباخ لقياس ثبات محاور الاستبيان

عنـــــوان المحـــــور	عدد الفقرات	ألفا كرونباخ
مستوى انتشار مظاهر الفساد المالي في المؤسسات الجزائرية.	7	0.877
مستوى تطبيق الآليات الداخلية لحوكمة الشركات في الجنوب الشرقي الجزائر.	7	0.779
مستوى تطبيق الآليات الخارجية لحوكمة الشركات في الجنوب الشرقي الجزائر.	7	0.765
المعدل العام لثبات أداة الدراسة.	21	0.877

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على برنامج spss الملحق رقم 03

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن أفراد عينة الدراسة أكثر ثباتاً في أجوبتهم في المحور الأول المتعلق بمستوى انتشار مظاهر الفساد المالي في المؤسسات الجزائرية مقارنة ببقية المحاور، حيث وصلت نسبة الثبات 87.7%، وبدرجة أقل في المحور الثاني بنسبة 77.9% والذي تناول مستوى تطبيق الآليات الداخلية لحوكمة الشركات في الجنوب الشرقي الجزائر، وأخيراً المحور الثالث بنسبة 76.5% الذي تناول مستوى تطبيق الآليات الخارجية لحوكمة الشركات في الجنوب الشرقي الجزائر، إذ تعتبر هذه النسب جيدة وبدرجة متفاوتة ويمكن الاعتماد عليها وهي مناسبة لأغراض الدراسة.

الفرع الثالث: البرامج والأدوات والأساليب الإحصائية المستخدمة في معالجة المعطيات.

لتحقيق أهداف الدراسة الميدانية وباعتبار بياناتها وصفية فقد تم الاعتماد في تحليل البيانات التي تم جمعها بواسطة الاستبانه على برنامج الحزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية الإصدار العشرون (SPSS v20) (Statistical Package for the Social Sciences)، وقد تم استخدام معالج البيانات Excel وجملة من الأساليب الإحصائية التي تتكون من:

1) مقاييس النزعة المركزية:

تمثلت في الوسيط الحسابي بهدف التعرف على مدى استجابات أفراد عينة الدراسة عن كل فقرة من فقرات الدراسة، بالإضافة إلى الانحراف المعياري للتعرف على مدى انحراف استجابات أفراد عينة الدراسة لكل فقرة من فقرات الدراسة وكذا لكل محور من محاور الدراسة عن متوسطها الحسابي.

2) الإحصاء الوصفي:

تم إستخدام الإحصاء الوصفي بهدف وصف أراء وإجابات عينة الدراسة حول متغيرات الدراسة وتضمنت التكرارات والنسب المئوية وكذا للتعرف على الصفات الشخصية لمفردات الدراسة وتحديد استجابات أفرادها اتجاه فقرات المحاور الرئيسية للاستبانه.

بالإضافة إلى مقاييس النزعة المركزية والإحصاء الوصفي فقد تم استخدام معامل ألفا كرونباخ لقياس ثبات فقرات الاستبانه، واستخدام إختبار بيرسون (Spearman) وهذا من أجل دراسة طبيعة العلاقة بين مستوى تطبيق آليات حوكمة الشركات و مستوى انتشار ظاهرة الفساد المالي في الجنوب الشرقي الجزائر.

المبحث الثاني: النتائج والمناقشة.

نتناول من خلال هذا المبحث أهم النتائج التي تم التوصل إليها ثم نقوم بمناقشتها، حيث تم تقسيم المبحث إلى مطلبين، نستعرض في المطلب الأول أهم النتائج المتوصل إليها من خلال الإجابة على الفرضيات وفي المطلب الثاني يتم مناقشة النتائج وتفسيرها.

المطلب الأول: النتائج.

نستعرض في هذا الجانب نتائج الدراسة التي ستحاول الإجابة على إشكالية وفرضيات البحث، من أجل ذلك تم طرح 21 فقرة في الاستبيان، تقيس كل واحدة منها مستوى انتشار مظاهر الفساد المالي في الجنوب الشرقي الجزائر ودالك في المحور الاول أما في المحور الثاني والثالث فتقيس مستوى تطبيق آليات حوكمة الشركات في الجنوب الشرقي الجزائر، حيث يتم الإجابة بإعطاء درجة من بين ثلاثة مستويات (غير موافق، محايد، موافق)، (منتشر بشكل كبير، منتشر بشكل محدود، غير منتشر)، ولتكميم هذه المتغيرات قام الباحث بإعطاء درجة (1-2-3) للمستويات الثلاثة على التوالي بحيث كل ما كانت درجة الموافقة أكبر(درجة الانتشار اقل) في العينة على العبارة يعني أنه هناك مستوى تطبيق اعلى (انتشار اقل) حسب رأي المستجوبين في ذلك الجانب.

ولتلخيص مستوى تطبيق هته الآليات (مستوى انتشار هذه المظاهر) في كل فقرة أو محور يمكن الاعتماد على متوسط إجابات المستجوبين في هذه الفقرات وفي هذه المحاور، بحيث كل ما كان المتوسط أكبر كل ما يعني درجة تطبيق أعلى(انتشار اقل) على تلك الفقرة.

وقد اقترح ليكرت سلم ثلاثي يبين الاتجاه العام لإجابات العينة في كل فقرة أو في كل محور وهذا حسب المتوسط الحسابي للإجابات.

جدول رقم(10.2) سلم ليكرت الثلاثي

المتوسط الحسابي	الاتجاه العام		مستوى تطبيق آليات الحوكمة
[1 – 1.66]	غير موافق	منتشر بشكل كبير	ضعيف
[1.66 – 2.33]	محايد	منتشر بشكل محدود	متوسط
[2.33 – 3]	موافق	غير منتشر	عالي

المصدر: من إعداد الباحث

الفرع الاول: مستوى انتشار مظاهر الفساد المالي في الجنوب الشرقي الجزائر.

في هذا الجانب سنحاول الإجابة على الفرضية الأولى المتعلقة بمستوى انتشار مظاهر الفساد المالي في الجنوب الشرقي الجزائر، من أجل ذلك تم طرح 7 فقرات في الاستبيان والتي تمثل المحور الاول، تقيس كل واحدة منها جانب معين من مستوى انتشار مظاهر الفساد المالي في الجنوب الشرقي الجزائر.

حيث يتناسب متوسط كل فقرة مع مدى موافقة العينة على مستوى انتشار مظهر الفساد المالي في الجنوب الشرقي الجزائر، ومن تم فإنه كل ما كان المتوسط أكبر في الفقرات من 1 إلى 7 كل ما كان انتشار مظاهر الفساد المالي في الجنوب الشرقي الجزائر اقل والجدول التالي يلخص نتائج توزيع إجابات العينة حول مستوى انتشار مظاهر الفساد المالي في الجنوب الشرقي الجزائر.

جدول رقم(11.2) مستوى انتشار مظاهر الفساد المالي في الجنوب الشرقي الجزائر.

عبارات مظاهر الفساد المالي في الجنوب الشرقي الجزائر	المتوسط	الانحراف المعياري	الاتجاه العام
تضخيم بعض المصاريف أو وجود مصاريف وهمية.	2,41	0,741	غير منتشر
تضخيم فواتير الشراء أو الفوترة الوهمية لبعض الدراسات والخدمات غير المقدمة.	2,37	0,698	غير منتشر
التعمد في تسجيل عمليات وهمية مثل تسجيل مبيعات لسلع غير مباعة.	2,34	0,656	غير منتشر
تقديم افصاحات كاذبة لتضليل مستخدمي القوائم المالية.	2,29	0,680	منتشر بشكل محدود
تحويل الأموال الموجودة بالنقديات (اختلاس وسرقة النقديات).	2,22	0,759	منتشر بشكل محدود
الاختلاس باستخدام التحويلات الالكترونية.	2,24	0,734	منتشر بشكل محدود
استخدام وسائل المؤسسة و تحويل السلع والمواد الأولية لأغراض شخصية.	2,41	0,741	غير منتشر
مستوى مظاهر الفساد المالي في الجنوب الشرقي الجزائر.	2,32	0,543	منتشر بشكل محدود

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على برنامج spss الملحق رقم 05 و 06

يمكن من خلال هذا الجدول معرفة أهم نقاط وعناصر مستوى انتشار مظاهر الفساد المالي في الجنوب الشرقي الجزائر، حيث نرتبها من الأقل انتشارا إلى الأكثر انتشار كما يلي:

يعتبر تضخيم بعض المصاريف أو وجود مصاريف وهمية و استخدام وسائل المؤسسة و تحويل السلع والمواد الأولية لأغراض شخصية ، من اقل مظاهر الفساد المالي انتشارا في الجنوب الشرقي الجزائر حسب إجابات أفراد المجتمع وذالك بمعدل 2,41 وانحراف معياري مقدر بـ 0,741 لكل منهما و يأتي في المرتبة الثانية والثالثة من حيث قلة الانتشار الفقرة الثانية و الثالثة بمعدل 2,37 و 2,34 وانحراف معياري مقدر بـ 0,698 و 0,656 على الترتيب أما في المرتبة الرابعة و الخامسة فنجد كل من الفقرة الرابعة والسادسة بمعدل 2,29 و 2,24 وانحراف معياري مقدر بـ 0,680 و 0,734 على الترتيب وفي الأخير نجد تحويل الأموال الموجودة بالنقديات (اختلاس وسرقة النقديات) وهو من اكبر مظاهر الفساد انتشارا في الجنوب الشرقي الجزائر حسب إجابات أفراد المجتمع بمعدل 2,22 و وانحراف معياري مقدر بـ 0,759، ومن خلال هذه النتائج نلاحظ أن متوسط مستوى انتشار مظاهر الفساد المالي في الجنوب الشرقي الجزائر بلغ 2,32 وانحراف معياري قدره 0,543 وهدا ما يعني تركز الإجابات ضمن معيار منتشر بشكل محدود ومنه يمكن القول أن ظاهرة الفساد المالي منتشرة بشكل محدود في الجنوب الشرقي الجزائر، ومنه يمكن قبول صحة الفرضية الأولى.

الفرع الثاني: مستوى تطبيق الآليات الداخلية لحوكمة الشركات.

في هذا الجانب سنحاول الإجابة على الفرضية الثانية المتعلقة بمستوى تطبيق الآليات الداخلية لحوكمة الشركات في الجنوب الشرقي الجزائر، من أجل ذلك تم طرح 7 فقرات في الاستبيان والتي تمثل المحور الثاني، تقيس كل واحدة منها جانب معين من مستوى الآليات الداخلية لحوكمة الشركات في الجنوب الشرقي الجزائر.

حيث يتناسب متوسط كل فقرة مع مدى موافقة العينة عليها ومن تم فإنه كل ما كان المتوسط أكبر في الفقرات من 8 إلى 14 كل ما كان مستوى تطبيق الآليات الداخلية لحوكمة الشركات في الجنوب الشرقي الجزائر عالي والجدول التالي يلخص نتائج توزيع إجابات العينة حول مستوى تطبيق الآليات الداخلية لحوكمة الشركات في الجنوب الشرقي الجزائر.

جدول رقم(12.2) مستوى تطبيق الآليات الداخلية لحوكمة الشركات في الجنوب الشرقي الجزائر.

عبارات الآليات الداخلية لحوكمة الشركات	المتوسط	الانحراف المعياري	الاتجاه العام
وضوح مهام أعضاء مجلس الإدارة وتحديد مسؤولياتهم.	2,68	0,610	موافق
التعاون الفعال بين مجلس الإدارة وأصحاب المصالح.	2,46	0,636	موافق
قوة واستقلالية لجنة المراجعة الداخلية.	2,51	0,675	موافق
وجود نظام الرقابة الداخلية في الشركة.	2,44	0,709	موافق
مراجعة مجلس الإدارة لسياسة تأهيل الموارد البشرية.	2,46	0,745	موافق
مبدءا الفصل بين وظيفتي المدير العام ورئيس مجلس الإدارة.	2,49	0,675	موافق
وجود أعضاء ذوي خبرة وكفاه في المحاسبة والمالية ضمن أعضاء مجلس الإدارة.	2,63	0,698	موافق
مستوى تطبيق الآليات الداخلية لحوكمة الشركات في الجنوب الشرقي الجزائر.	2.52	0.445	عالي

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على برنامج spss الملحق رقم 05 و 06

يمكن من خلال هذا الجدول معرفة أهم نقاط وعناصر مستوى تطبيق الآليات الداخلية لحوكمة الشركات في الجنوب الشرقي الجزائر، حيث نلاحظ ما يلي:

يعتبر وضوح مهام أعضاء مجلس الإدارة وتحديد مسؤولياتهم أهم عنصر مطبق من الآليات الداخلية لحوكمة الشركات في الجنوب الشرقي الجزائر بمعدل 2.68 وبانحراف معياري قدره 0.610، بينما يأتي في المرتبة الثانية وجود أعضاء ذوي خبرة وكفاه في المحاسبة والمالية ضمن أعضاء مجلس الإدارة بمعدل 2.63 وبانحراف قدره 0.698، و يأتي في المرتبة الثالثة والرابعة من حيث التطبيق كل من الفقرة العاشرة والثالث عشر بمعدل 2.51 و 2.49 على التوالي وبانحراف معياري 0.675 للفقرتين أما في المرتبة الخامسة فتاتي كل من الفقرة التاسعة والثاني عشر بمعدل 2.46 لكلا الفقرتين وبانحراف معياري 0.636 و 0.745 على الترتيب وفي المرتبة الأخيرة من حيث تطبيق الآليات الداخلية لحوكمة الشركات يأتي وجود نظام الرقابة الداخلية في الشركة بمعدل 2.44 وانحراف معياري 0.709 ومن خلال هذه النتائج نلاحظ أن متوسط مستوى تطبيق الآليات الداخلية لحوكمة الشركات في الجنوب الشرقي الجزائر بلغ 2,52 وانحراف معياري قدره 0,445 وهدا ما يعني تركز الإجابات ضمن معيار موافق ومنه يمكن القول أن مستوى تطبيق الآليات الداخلية لحوكمة الشركات في الجنوب الشرقي الجزائر عالي، ومنه يمكن قبول صحة الفرضية الثانية.

الفرع الثالث: مستوى تطبيق الآليات الخارجية لحوكمة الشركات.

في هذا الجانب سنحاول الإجابة على الفرضية الثالثة المتعلقة بمستوى تطبيق الآليات الخارجية لحوكمة الشركات في الجنوب الشرقي الجزائر من أجل ذلك تم طرح 7 فقرات في الاستبيان والتي تمثل المحور الثالث، تقيس كل واحدة منها جانب معين من مستوى تطبيق الآليات الخارجية لحوكمة الشركات في الجنوب الشرقي الجزائر.

حيث يتناسب متوسط كل فقرة مع مدى موافقة العينة عليها ومن تم فإنه كل ما كان المتوسط أكبر في الفقرات من 15 إلى 21 كل ما كان مستوى تطبيق الآليات الخارجية لحوكمة الشركات عالي والجدول التالي يلخص نتائج توزيع إجابات العينة حول مستوى تطبيق الآليات الخارجية لحوكمة الشركات في الجنوب الشرقي الجزائر.

جدول رقم(13.2) مستوى تطبيق الآليات الخارجية لحوكمة الشركات في الجنوب الشرقي الجزائر.

عبارات الآليات الخارجية لحوكمة الشركات	المتوسط	الانحراف المعياري	الاتجاه العام
القيام بأعمال المراجعة الخارجية.	2,73	0,633	موافق
مراجعة الكشوف المالية من قبل مراجع خارجي مؤهل و مستقل.	2,51	0,711	موافق
إعداد الكشوف المالية وفق المعايير المحاسبية الدولية.	2,51	0,675	موافق
وجود معايير خاصة بالتدقيق.	2,59	0,741	موافق
الالتزام بشرف المهنة و أخلاقياتها.	2,66	0,617	موافق
التزام الموظفين بتطبيق القوانين و الأنظمة.	2,59	0,670	موافق
توفير الحماية القانونية الكافية للمدقق الخارجي	2,68	0,567	موافق
مستوى تطبيق الآليات الخارجية لحوكمة الشركات في الجنوب الشرقي الجزائر.	2.61	0.426	عالي

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على برنامج spss الملحق رقم 05 و 06

يمكن من خلال هذا الجدول معرفة أهم نقاط وعناصر مستوى تطبيق الآليات الخارجية لحوكمة الشركات في الجنوب الشرقي الجزائر، حيث نلاحظ ما يلي:

يعتبر القيام بأعمال المراجعة الخارجية أهم عنصر مطبق من الآليات الخارجية لحوكمة الشركات في الجنوب الشرقي الجزائر بمعدل 2.73 وبانحراف معياري قدره 0.633، و يأتي في المرتبة الثانية والثالثة كل من الفقرة الأخيرة والفقرة التاسعة عشر بمعدل 2.68 و 2.66 وبانحراف معياري مقدر بـ 0.567 و 0.617 على التوالي و يأتي في المرتبة الرابعة كل من الفقرتين الثامن عشر و العشرون بمعدل 2.59 لكلا الفقرتين وبانحراف معياري مقدر بـ 0.741 و 0.670 على الترتيب، و يأتي في المرتبة الأخيرة من حيث مستوى تطبيق الآليات الخارجية كل من الفقرة السادس عشر والفقرة السابع عشر بمعدل 2.51 لكلا الفقرتين وانحراف معياري مقدر بـ 0.711 و 0.675 على الترتيب، ومن خلال هذه النتائج نلاحظ أن متوسط مستوى تطبيق الآليات الخارجية لحوكمة الشركات في الجنوب الشرقي الجزائر بلغ 2,61 وانحراف معياري قدره 0,426 وهدا ما يعني تركز الإجابات ضمن معيار موافق ومنه يمكن القول أن مستوى تطبيق الآليات الخارجية لحوكمة الشركات في الجنوب الشرقي الجزائر عالي، ومنه يمكن قبول صحة الفرضية الثالثة.

الفرع الرابع: دراسة طبيعة العلاقة بين تطبيق آليات الحوكمة وظاهرة انتشار الفساد المالي.

في هذا الجانب سنحاول الإجابة على الفرضية الرابعة والمتعلقة بطبيعة العلاقة بين مستوى تطبيق آليات حوكمة الشركات ومستوى انتشار ظاهرة الفساد المالي في الجنوب الشرقي الجزائر.

لدراسة طبيعة هذه العلاقة وبالتالي الإجابة على الفرضية الرابعة يجب علينا أولا معرفة طبيعة توزيع البيانات هل هي تتبع التوزيع الطبيعي أو التوزيع الغير طبيعي، وبعد ذالك اختيار معامل الارتباط الأنسب لاختبار طبيعة هذه العلاقة.

1) اختبار طبيعة توزيع البيانات:

لاختبار طبيعة توزيع البيانات نستعمل اختبار شابيرو ويليك (Shapiro-Wilk) وذالك بالاستعانة ببرنامج الـ spss، والجدول التالي يبين لنا نتيجة اختبار شابيرو.

جدول رقم(14.2) نتيجة اختبار شابيرو.

	Kolmogorov-Smirnov			Shapiro-Wilk		
	Statistique	Ddl	Signification	Statistique	Ddl	Signification
مستوى تطبيق آليات حوكمة الشركات في الجنوب الشرقي الجزائر.	,141	41	,040	,878	41	,000
مستوى انتشار مظاهر الفساد المالي في الجنوب الشرقي الجزائر.	,353	41	,000	,771	41	,000

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على برنامج spss الملحق رقم 07

من خلال الجدول أعلاه يتضح أن مستوى الدلالة اقل 0,05 أي أن البيانات لا تتبع التوزيع الطبيعي وبالتالي لدراسة العلاقة بين مستوى انتشار ظاهرة الفساد المالي و مستوى تطبيق آليات حوكمة الشركات نستعمل معامل الارتباط لـ سبيرمان.

2) حساب معامل الارتباط لـ سبيرمان Spearman Correlation Coefficient:

بما أن البيانات لا تخضع للتوزيع الطبيعي ففي هذه الحالة ومن اجل معرفة طبيعة العلاقة بين مستوى تطبيق آليات حوكمة الشركات و مستوى انتشار ظاهرة الفساد المالي في الجنوب الشرقي الجزائر نستعمل معامل الارتباط سبيرمان والجدول التالي يبين نتيجة اختبار سبيرمان.

جدول رقم(15.2) معامل الارتباط سبيرمان

معامل الارتباط سبيرمان			مستوى انتشار ظاهرة الفساد المالي في الجنوب الشرقي الجزائر
Rho de Spearman	مستوى تطبيق آليات حوكمة الشركات في الجنوب الشرقي الجزائر	Coefficient de corrélation	,403**
		Sig. (bilatérale)	,009
		N	41

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على برنامج spss الملحق رقم 08

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن معامل الارتباط سبيرمان يساوي 0,403 عند مستوى معنوية 0,01 هذا يدل على وجود ارتباط متوسط بين معدل مستوى تطبيق آليات الحوكمة ومعدل مستوى انتشار ظاهرة الفساد المالي في الجنوب الشرقي الجزائر وبما أن إشارة هذا الارتباط موجبة فنقول أن هذا الارتباط طردي بين معدل تطبيق آليات حوكمة الشركات ومعدل انتشار ظاهرة الفساد المالي أي كلما زاد معدل تطبيق الآليات زاد معدل انتشار ظاهرة الفساد المالي، وزيادات معدل انتشار مظاهر الفساد معناها قلة انتشار هذه المظاهر ومنه نجيب على الفرضية الرابعة ونقول انه هناك علاقة عكسية متوسطة بين مستوى تطبيق آليات حوكمة الشركات و مستوى انتشار ظاهرة الفساد المالي في الجنوب الشرقي الجزائر، أي كلما كان مستوى تطبيق آليات حوكمة الشركات عالي كلما انخفض مستوى انتشار ظاهرة الفساد المالي و العكس صحيح ،ومنه يمكن قبول صحة الفرضية الرابعة.

المطلب الثاني: مناقشة النتائج.

في هذا المطلب سيتم مناقشة وتفسير النتائج المتوصل إليها في المطلب السابق والمتعلق بنتائج الدراسة وهذا على أساس فرضيات الدراسة ، حيث قسم هذا المطلب إلى أربعة فروع، الفرع الأول يناقش نتائج مستوى انتشار ظاهرة الفساد المالي في الجنوب الشرقي الجزائر والفرع الثاني يناقش نتائج مستوى تطبيق الآليات الداخلية لحوكمة الشركات في الجنوب الشرقي الجزائر والفرع الثالث يناقش نتائج مستوى تطبيق الآليات الخارجية لحوكمة الشركات في الجنوب الشرقي الجزائر أما الفرع الرابع فيناقش نتيجة طبيعة العلاقة بين مستوى تطبيق آليات حوكمة الشركات ومستوى انتشار ظاهرة الفساد المالي في الجنوب الشرقي الجزائر.

الفرع الأول: مناقشة نتائج مستوى انتشار مظاهر الفساد المالي في الجنوب الشرقي الجزائر.

من خلال عرض النتائج المتوصل إليها ووصفها والمتعلقة بمستوى انتشار ظاهرة الفساد المالي في الجنوب الشرقي الجزائر حسب رؤية أفراد عينة الدراسة في المطلب السابق، يتسنى لنا في هذا العنصر مناقشة هذه النتائج وتفسيرها، حيث نرى أن أفراد عينة الدراسة يرون أن ظاهرة الفساد المالي منتشرة بشكل محدود في الجنوب الشرقي الجزائر، وقد يرجع السبب في ذلك إلى الإصلاحات التي تشهدها الجزائر في شتى المجالات من اجل القضاء على ظاهرة الفساد المالي لما لها من اثأر وخيمة على استمرارية الشركات وعلى الاقتصاد ككل.

الفرع الثاني: مناقشة نتائج مستوى تطبيق آليات حوكمة الشركات في الجنوب الشرقي الجزائر.

من خلال عرض النتائج المتوصل إليها ووصفها والمتعلقة بمستوى تطبيق آليات حوكمة الشركات في الجنوب الشرقي الجزائر حسب رؤية أفراد عينة الدراسة في المطلبين السابقين، يتسنى لنا في هذا العنصر مناقشة هذه النتائج وتفسيرها، حيث نرى أن أفراد عينة الدراسة يرون أن آليات حوكمة الشركات مطبقة بمستوى عالي في الجنوب الشرقي الجزائر، وقد يرجع السبب في ذلك إلى سعي الجزائر ورأى مواكبة الدول التي تعمل بمبادئ حوكمة الشركات لما تعود به هذه المبادئ من فائدة على الأطراف التي لها علاقة بهذه الشركات من خلال ضمان حقوق هذه الأطراف والحد من ظاهرة الفساد المالي.

الفرع الثالث: مناقشة نتيجة طبيعة العلاقة بين مستوى تطبيق آليات حوكمة الشركات ومستوى انتشار ظاهرة الفساد المالي في الجنوب الشرقي الجزائر.

من خلال عرض النتائج المتوصل إليها من اختبار العلاقة بين مستوى تطبيق آليات حوكمة الشركات و مستوى انتشار ظاهرة الفساد المالي توصلنا إلى أن العلاقة بينهما هي علاقة عكسية أي كلما زاد مستوى تطبيق آليات حوكمة الشركات قل مستوى انتشار ظاهرة الفساد المالي والعكس صحيح، وقد يرجع السبب في ذالك إلى سعي المؤسسات الجزائرية ورأى العمل بآليات حوكمة الشركات وتحسين مناخ العمل بها من اجل كسب ثقة المساهمين وضمان حقوق أصحاب المصالح وممارسة الرقابة على مجلس الإدارة وبالتالي التقليل من ظاهرة الفساد المالي.

خلاصة الفصل:

حاولنا في هذا الفصل من خلال الدراسة الميدانية والتي أجريت على عينة ممثلة في مراجعي الحسابات والمفتشين وإطارات وموظفين في مؤسسات مختلفة، معرفة مستوى انتشار ظاهرة الفساد المالي ومستوى تطبيق آليات حوكمة الشركات في الجنوب الشرقي الجزائر وفي الأخير معرفة طبيعة العلاقة بين مستوى تطبيق آليات حوكمة الشركات ومستوى انتشار ظاهرة الفساد المالي في الجنوب الشرقي الجزائر، وقد أبرزت الدراسة الميدانية جملة من النتائج يمكن حصرها فيما يلي:

- ظاهرة الفساد المالي منتشرة بشكل محدود في الجنوب الشرقي الجزائر.
- الآليات الداخلية لحوكمة الشركات مطبقة بمستوى عالي في الجنوب الشرقي الجزائر.
- الآليات الخارجية لحوكمة الشركات مطبقة بمستوى عالي في الجنوب الشرقي الجزائر.
- توجد علاقة عكسية متوسطة بين مستوى تطبيق آليات حوكمة الشركات ومستوى انتشار ظاهرة الفساد المالي في الجنوب الشرقي الجزائر.

الخاتمة

خاتمة:

تعد ظاهرة الفساد المالي من الظواهر الخطيرة التي تواجه البلدان وعلى الأخص الدول النامية مما أدى إلى وقوع ركود في عملية البناء والتنمية الاقتصادية خاصة وأنها تؤدي إلى تدمير الاقتصاد والقدرة المالية للدولة والمؤسسة على حد سواء .

تعد الحوكمة أهم آلية في معالجة ظاهرة الفساد المالي وذالك من خلال مجموعة من الآليات الداخلية والخارجية والتي تتكامل فيما بينها من اجل الحد من هذه الظاهرة.

جاءت هذه الدراسة من اجل الوقوف على مدى مساهمة آليات حوكمة الشركات في الحد من انتشار ظاهرة الفساد المالي في الجنوب الشرقي الجزائر حيث تم اختبار صحة الفرضيات وتوصلنا إلى النتائج التالية.

- ظاهرة الفساد المالي منتشرة بشكل محدود في الجنوب الشرقي الجزائر.
- الآليات الداخلية لحوكمة الشركات مطبقة بمستوى عالي في الجنوب الشرقي الجزائر.
- الآليات الخارجية لحوكمة الشركات مطبقة بمستوى عالي في الجنوب الشرقي الجزائر.
- توجد هناك علاقة عكسية بين مستوى تطبيق آليات حوكمة الشركات ومستوى انتشار ظاهرة الفساد المالي في الجنوب الشرقي الجزائر.

وخلصت الدراسة إلى التوصيات التالية:

- التزام المؤسسات الجزائرية بمبادئ حوكمة الشركات من اجل تقليل المخاطر الناجمة عن الفساد المالي.
- قيام الجمعيات المهنية ووسائل الإعلام بالتعريف بمبادئ الحوكمة ومدى تأثيرها في دعم البنى التحتية للمؤسسات.
- رفع مستوى الوعي والفكر الاقتصادي والاجتماعي واعتبار محاربة الفساد المالي واجب أخلاقي يقع على عاتق ومسؤولية الجميع كل حسب موقعه.
- وضع قوانين لفرض عقوبات صارمة بحق مرتكبي الفساد المالي.
- الإيمان التام بان العمل بمبادئ حوكمة الشركات هي الترياق المناسب ضد الفساد المالي.

الخاتمة العامة

وفي الأخير و من خلال الدراسة التي قمنا بها تبين لنا وجود بعض الجوانب المكملة للدراسة لا زالت تحتاج إلى المزيد من التحليل والدراسة، فهذه الدراسة تحدها حدود مكانية و زمانية هذا من ناحية ومن ناحية أخرى اعتمدت هذه الدراسة على أداة الاستبانه في شقها الميداني التطبيقي وهذا لضرورة علمية وعملية كما أن هذه الدراسة اعتمدت على بعض البرامج والأساليب الإحصائية والرياضي لتحليل النتائج، لذلك فإننا نقترح الأفاق التالية المكملة لهذه الدراسة:

- آليات واستراتيجيات مكافحة الفساد المالي من منظور حوكمة الشركات.
- تحديات وأخلاقيات حوكمة الشركات في الحد من الفساد المالي.
- أثار حوكمة الشركات على برامج الإصلاح الاقتصادي والمالي.

المراجع

المراجع:

المراجع باللغة العربية:

1) أحمد السيد ابراهيم، "حوكمة الشركات و مسؤولية الشركات عبر الوطنية و غسيل الأموال" الدار الجامعية، الإسكندرية، 2010.

2) براهمي حنان، "جريمة تزوير الوثيقة الرسمية الادارية ذات الطبيعة المعلوماتية" رسالة دكتوراه، تخصص قانون جنائي، كلية الحقوق، جامعة بسكرة، 2015.

3) بن رجم محمد خميسي وحليمي حكيمة، "الفساد المالي والاداري: مدخل لظاهرة غسيل الاموال و انتشارها" المؤتمر الوطني حول حوكمة الشركات كالية للحد من ظاهرة الفساد المالي والاداري، 06-07ماي2012، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر.

4) حاحة عبد العالي، "الآليات القانونية لمكافحة الفساد المالي في الجزائر" اطروحة دكتوراه في الحقوق، تخصص قانون اعمال، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، 2012-2013.

5) حسين عبد الجليل آل غزوي، "حوكمة الشركات واثرها على مستوى الافصاح في المعلومات المحاسبية" رسالة ماجستير، قسم المحاسبة، كلية الادارة والاقتصاد، الاكاديمية العربية، الدنمارك، 2010.

6) حماد طارق عبد العال، "حوكمة الشركات (شركات قطاع عام وخاص ومصارف) – المفاهيم – المبادئ – التجارب – المتطلبات" الدار الجامعية، مصر، 2007.

7) سلام صبحي، "الفساد الاداري و المالي كظاهرة وأساليب علاجها" دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الاردن، الطبعة الاولى، 2015.

8) سلسلة النشرات التثقيفية لمركز ابوظبي للحوكمة "اساسيات الحوكمة: مصطلحات ومفاهيم" مركز ابوظبي للحوكمة، 2013.

9) عبد الوهاب نصر علي وشحاتة السيد شحاتة، "مراجعة الحسابات وحوكمة الشركات" الدار الجامعية، الاسكندرية، 2007/2006.

10) عدنان قباجة واخرون، "تعزيز حوكمة الشركات في فلسطين" ورقة عمل مقدمة الى معهد ابحاث السياسات الاقتصادية الفلصطينية، 2008.

11) عماد سليم الاغا، "دور حوكمة الشركات في الحد من التاثير السلبي للمحاسبة الابداعية على موثوقية البيانات المالية" رسالة ماجستير، كلية الاقتصاد والعلوم الادارية، جامعة الأزهر، غزة، فلسطين، 2011.

12) عمر عيسى فلاح المناصير، "اثر تطبيق قواعد حوكمة الشركات على اداء شركات المساهمة العامة الاردنية" رسالة ماجستير، عمادة البحث العلمي والدراسات العليا، الجامعة الهاشمية، الزرقاء، الاردن، 2013.

13) قدوري مبروك، "اثر تطبيق قواعد الحوكمة على جودة الافصاح المحاسبي" رسالة ماجستير جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر، 2012.

14) محمد حسين يوسف "محددات الحوكمة ومعاييرها" بنك الاستثمار القومي، يونيه 2007.

15) محمد مصطفى سليمان ، "حوكمة الشركات ومعالجة الفساد المالي " الدار الجامعية الاسكندرية 2006.

16) مصطفى حسن بسيوني السعدني، "الشفافية والإفصاح في اطار حوكمة الشركات" ندوة حول حوكمة الشركات العامة والخاصة من اجل الاصلاح الاقتصادي والهيكلي، القاهرة، مصر، 2006.

17) منير هندي، "الفكر الحديث في التحليل المالي وتقييم الاداء مدخل حوكمة الشركات" دار المعارف، الاسكندرية، مصر، 2009.

18) هاشم الشمري وايثار الفتلي، "الفساد الاداري والمالي وآثاره الاقتصادية والاجتماعية" دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع،عمان، الأردن، الطبعة الأولى، 2011.

المراجع باللغة الاجنبية:

1) Ali Reza Mehrazeen & Marziyeh Mehrtash، "Corporate Governance Mechanism and Income Smoothing in Iran"، Journal of Basic and Applied Scientific Research، Volume2(N°4)، Iran، 2012.

2) Brown ،Lawrence D. and Caylor ،Marcus L. "Corporate Governance and Firm Performance". (7December2004). avilable from https://ssrn.com/abstract=586423 or http://dx.doi.org/10.2139/ssrn.586423

3) Chi-Yih Yang, Victor Murind and Xiaoming Ding, "Ownership Structure Corporate Governance and Income smoothing in china", working paper avilable from: http://efmaefm.org/0efmsymposium/china-2010/papers/efm2010 2.pdf: 21/04/2012,2010.

الملاحق

الملحق رقم01:الاستبانة الالكترونية.

دور اليات حوكمة الشركات في الحد من الفساد المالي.

الاستبيان الذي بين يديك هو احدى ادوات الدراسة المندرجة ضمن متطلبات الحصول على درجة الماستر في علوم التسيير
تخصص
مالية المؤسسة
يرجى التكرم بتعبئته بعد قرائته قراءة متانية . علما بان المعلومات التي تصرحون بها سنتعامل معها بسرية تامة ولن تستخدم الا لاغراض البحث العلمي.

شكرا لتعااونكم وحسن استجابتكم.

الطالب: بوزيان عبدالمجيد.

مطلوب*

1. **الوظيف:** *

حدد دائرة واحدة فقط.

- ◯ مراجع حسابات
- ◯ مفتش
- ◯ إطار بمؤسسة
- ◯ موظف

2. **الخبرة المهنية:** *

حدد دائرة واحدة فقط.

- ◯ اقل من 5 سنوات.
- ◯ من 5 سنوات الى 10 سنوات.
- ◯ اكثر من 10 سنوات.

3. **المستوى التعليمي:** *

حدد دائرة واحدة فقط.

- ◯ ليسانس
- ◯ ماستر
- ◯ ماجستير
- ◯ دكتوراه
- ◯ أخرى: _____

المحور الاول: مستوى انتشار ظاهرة الفساد المالي في المؤسسات الجزائرية.

4. *

حدد دائرة واحدة فقط في كل صف.

	منتشر بشكل كبير	منتشر بشكل محدود	غير منتشرة
تضخيم بعض المصاريف او وجود مصاريف وهمية	◯	◯	◯
تضخيم فواتير الشراء او الفوترة الوهمية لبعض الدراسات والخدمات غير المقدمة	◯	◯	◯
التعمد في تسجيل عمليات وهمية مثل تسجيل مبيعات لسلع غير مباعة	◯	◯	◯
تقديم افصاحات كاذبة لتضليل مستخدمي القوائم المالية	◯	◯	◯
تحويل الاموال الموجودة بالنقديات (اختلاس وسرقة النقديات)	◯	◯	◯
الاختلاس باستخدام التحويلات الالكترونية	◯	◯	◯
استخدام وسائل المؤسسة و تحويل السلع والمواد الاولية لاغراض شخصية	◯	◯	◯

المحور الثاني: مستوى تطبيق الاليات الداخلية لحوكمة الشركات في الجزائر.

5. *

حدد دائرة واحدة فقط في كل صف.

	موافق	محايد	غير موافق
وضوح مهام اعضاء مجلس الادارة وتحديد مسوؤلياتهم.	◯	◯	◯
التعاون الفعال بين مجلس الادارة واصحاب المصالح.	◯	◯	◯
قوة واستقلالية لجنة المراجعة الداخلية.	◯	◯	◯
وجود نظام الرقابة الداخلية في الشركة.	◯	◯	◯
مراجعة مجلس الادارة لسياسة تاهيل الموارد البشرية بالشركة.	◯	◯	◯
مبداء الفصل بين وظيفتي المدير العام ورئيس مجلس الادارة.	◯	◯	◯
وجود اعضاء ذوي خبرة وكفاة في المحاسبة والمالية ضمن اعضاء مجلس الادارة.	◯	◯	◯

المحور الثالث: مستوى تطبيق الاليات الخارجية لحوكمة الشركات في الجزائر.

6. *

حدد دائرة واحدة فقط في كل صف.

	موافق	محايد	غير موافق
القيام باعمال المراجعة الخارجية.	◯	◯	◯
مراجعة الكشوف المالية من قبل مراجع خارجي مؤهل و مستقل.	◯	◯	◯
اعداد الكشوف المالية وفق المعايير المحاسبية الدولية.	◯	◯	◯
وجود معايير خاصة بالتدقيق.	◯	◯	◯
الالتزام بشرف المهنة و اخلاقياتها.	◯	◯	◯
التزام الموظفين بتطبيق القوانين و الانظمة.	◯	◯	◯
توفير الحماية القانونية الكافية للمدقق الخارجي.	◯	◯	◯

مدعوم من Google Forms

الملحق رقم 02: نتائج المتغيرات الديموغرافية لأفراد عينة الدراسة.

توزيع افراد العينة والتكرارات حسب الوظيفة

		Effectifs	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	مراجع حسابات	11	26,8	26,8	26,8
	مفتش	9	22,0	22,0	48,8
	إطار بمؤسسة	15	36,6	36,6	85,4
	موظف	6	14,6	14,6	100,0
Total		41	100,0	100,0	

توزيع افراد العينة والتكرارات حسب الخبرة المهنية

		Effectifs	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	أقل من 5 سنوات	5	12,2	12,2	12,2
	من5-10 سنوات	19	46,3	46,3	58,5
	أكثر من 10 سنوات	17	41,5	41,5	100,0
	Total	41	100,0	100,0	

توزيع افراد العينة والتكرارات حسب المستوى التعليمي

		Effectifs	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	ليسانس	17	41,5	41,5	41,5
	ماستر	12	29,3	29,3	70,7
	ماجستير	7	17,1	17,1	87,8
	دكتوراه	5	12,2	12,2	100,0
	Total	41	100,0	100,0	

الملحق رقم 03: نتيجة اختبار ألفا كرونباخ لإجابات المستجوبين على فقرات المحاور

الفا كرونباخ لمحاور الدراسة

Alpha de Cronbach	Nombre d'éléments
,877	21

الفا كرونباخ المحور الاول

Alpha de Cronbach	Nombre d'éléments
,877	7

الفا كرونباخ المحور الثاني

Alpha de Cronbach	Nombre d'éléments
,779	7

الفا كرونباخ المحور الثالث

Alpha de Cronbach	Nombre d'éléments
,765	7

الملحق رقم 04: نتائج إجابات المستجوبين لفقرات محاور الاستبيان

تضخيم بعض المصاريف او وجود مصاريف وهمية.

		Effectifs	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	غير منتشر	6	14,6	14,6	14,6
	منتشر بشكل محدود	12	29,3	29,3	43,9
	منتشر بشكل كبير	23	56,1	56,1	100,0
	Total	41	100,0	100,0	

تضخيم فواتير الشراء او الفوترة الوهمية لبعض الدراسات والخدمات غير المقدمة.

		Effectifs	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	غير منتشر	5	12,2	12,2	12,2
	منتشر بشكل محدود	16	39,0	39,0	51,2
	منتشر بشكل كبير	20	48,8	48,8	100,0
	Total	41	100,0	100,0	

التعمد في تسجيل عمليات وهمية مثل تسجيل مبيعات لسلع غير مباعة.

		Effectifs	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	غير منتشر	4	9,8	9,8	9,8
	منتشر بشكل محدود	19	46,3	46,3	56,1
	منتشر بشكل كبير	18	43,9	43,9	100,0
	Total	41	100,0	100,0	

تقديم افصاحات كاذبة لتضليل مستخدمي القوائم المالية.

		Effectifs	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	غير منتشر	5	12,2	12,2	12,2
	منتشر بشكل محدود	19	46,3	46,3	58,5
	منتشر بشكل كبير	17	41,5	41,5	100,0
	Total	41	100,0	100,0	

تحويل الاموال الموجودة بالنقديات) اختلاس وسرقة النقديات.(

		Effectifs	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	غير منتشر	8	19,5	19,5	19,5
	منتشر بشكل محدود	16	39,0	39,0	58,5
	منتشر بشكل كبير	17	41,5	41,5	100,0
	Total	41	100,0	100,0	

الاختلاس باستخدام التحويلات الالكترونية.

		Effectifs	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	غير منتشر	7	17,1	17,1	17,1
	منتشر بشكل محدود	17	41,5	41,5	58,5
	منتشر بشكل كبير	17	41,5	41,5	100,0
	Total	41	100,0	100,0	

استخدام وسائل المؤسسة و تحويل السلع والمواد الاولية لاغراض شخصية.

		Effectifs	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	غير منتشر	6	14,6	14,6	14,6
	منتشر بشكل محدود	12	29,3	29,3	43,9
	منتشر بشكل كبير	23	56,1	56,1	100,0
	Total	41	100,0	100,0	

وضوح مهام اعضاء مجلس الادارة وتحديد مسؤولياتهم.

		Effectifs	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	غير موافق	3	7,3	7,3	7,3
	محايد	7	17,1	17,1	24,4
	موافق	31	75,6	75,6	100,0
	Total	41	100,0	100,0	

التعاون الفعال بين مجلس الادارة واصحاب المصالح.

		Effectifs	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	غير موافق	3	7,3	7,3	7,3
	محايد	16	39,0	39,0	46,3
	موافق	22	53,7	53,7	100,0
	Total	41	100,0	100,0	

قوة واستقلالية لجنة المراجعة الداخلية.

		Effectifs	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	غير موافق	4	9,8	9,8	9,8
	محايد	12	29,3	29,3	39,0
	موافق	25	61,0	61,0	100,0
	Total	41	100,0	100,0	

وجود نظام الرقابة الداخلية في الشركة.

		Effectifs	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	غير موافق	5	12,2	12,2	12,2
	محايد	13	31,7	31,7	43,9
	موافق	23	56,1	56,1	100,0
	Total	41	100,0	100,0	

مراجعة مجلس الادارة لسياسة تأهيل الموارد البشرية.

		Effectifs	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	غير موافق	6	14,6	14,6	14,6
	محايد	10	24,4	24,4	39,0
	موافق	25	61,0	61,0	100,0
	Total	41	100,0	100,0	

مبدءا الفصل بين وظيفتي المدير العام ورئيس مجلس الادارة.

		Effectifs	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	غير موافق	4	9,8	9,8	9,8
	محايد	13	31,7	31,7	41,5
	موافق	24	58,5	58,5	100,0
	Total	41	100,0	100,0	

وجود اعضاء ذوي خبرة وكفاه في المحاسبة والمالية ضمن اعضاء مجلس الادارة.

		Effectifs	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	غير موافق	5	12,2	12,2	12,2
	محايد	5	12,2	12,2	24,4
	موافق	31	75,6	75,6	100,0
	Total	41	100,0	100,0	

القيام باعمال المراجعة الخارجية.

		Effectifs	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	غير موافق	4	9,8	9,8	9,8
	محايد	3	7,3	7,3	17,1
	موافق	34	82,9	82,9	100,0
	Total	41	100,0	100,0	

مراجعة الكشوف المالية من قبل مراجع خارجي مؤهل و مستقل.

		Effectifs	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	غير موافق	5	12,2	12,2	12,2
	محايد	10	24,4	24,4	36,6
	موافق	26	63,4	63,4	100,0
	Total	41	100,0	100,0	

اعداد الكشوف المالية وفق المعايير المحاسبية الدولية.

		Effectifs	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	غير موافق	4	9,8	9,8	9,8
	محايد	12	29,3	29,3	39,0
	موافق	25	61,0	61,0	100,0
	Total	41	100,0	100,0	

وجود معايير خاصة بالتدقيق.

		Effectifs	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	غير موافق	6	14,6	14,6	14,6
	محايد	5	12,2	12,2	26,8
	موافق	30	73,2	73,2	100,0
	Total	41	100,0	100,0	

الالتزام بشرف المهنة و اخلاقياتها.

		Effectifs	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	غير موافق	3	7,3	7,3	7,3
	محايد	8	19,5	19,5	26,8
	موافق	30	73,2	73,2	100,0
	Total	41	100,0	100,0	

التزام الموظفين بتطبيق القوانين و الانظمة.

		Effectifs	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	غير موافق	4	9,8	9,8	9,8
	محايد	9	22,0	22,0	31,7
	موافق	28	68,3	68,3	100,0
	Total	41	100,0	100,0	

توفير الحماية القانونية الكافية للمدقق الخارجي

		Effectifs	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	غير موافق	2	4,9	4,9	4,9
	محايد	9	22,0	22,0	26,8
	موافق	30	73,2	73,2	100,0
	Total	41	100,0	100,0	

الملحق رقم 05: نتائج مقاييس النزعة المركزية لإجابات المستجوبين

المحور الاول

	N		Moyenne	Médiane	Ecart-type
	Valide	Manquante			
تضخيم بعض المصاريف او وجود مصاريف وهمية.	41	0	2,41	3,00	,741
تضخيم فواتير الشراء او الفوترة الوهمية لبعض الدراسات والخدمات غير المقدمة.	41	0	2,37	2,00	,698
التعمد في تسجيل عمليات وهمية مثل تسجيل مبيعات لسلع غير مباعة.	41	0	2,34	2,00	,656
تقديم افصاحات كاذبة لتضليل مستخدمي القوائم المالية.	41	0	2,29	2,00	,680
تحويل الاموال الموجودة بالنقديات) اختلاس وسرقة النقديات.(	41	0	2,22	2,00	,759
الاختلاس باستخدام التحويلات الالكترونية.	41	0	2,24	2,00	,734
استخدام وسائل المؤسسة و تحويل السلع والمواد الاولية لاغراض شخصية.	41	0	2,41	3,00	,741

المحور الثاني

	N		Moyenne	Médiane	Ecart-type
	Valide	Manquante			
وضوح مهام اعضاء مجلس الادارة وتحديد مسؤولياتهم.	41	0	2,68	3,00	,610
التعاون الفعال بين مجلس الادارة واصحاب المصالح.	41	0	2,46	3,00	,636
قوة واستقلالية لجنة المراجعة الداخلية.	41	0	2,51	3,00	,675
وجود نظام الرقابة الداخلية في الشركة.	41	0	2,44	3,00	,709
مراجعة مجلس الادارة لسياسة تأهيل الموارد البشرية.	41	0	2,46	3,00	,745
مبدءا الفصل بين وظيفتي المدير العام ورئيس مجلس الادارة.	41	0	2,49	3,00	,675
وجود اعضاء ذوي خبرة وكفاه في المحاسبة والمالية ضمن اعضاء مجلس الادارة.	41	0	2,63	3,00	,698

المحور الثالث

	N		Moyenne	Médiane	Ecart-type
	Valide	Manquante			
القيام باعمال المراجعة الخارجية.	41	0	2,73	3,00	,633
مراجعة الكشوف المالية من قبل مراجع خارجي مؤهل و مستقل.	41	0	2,51	3,00	,711
اعداد الكشوف المالية وفق المعايير المحاسبية الدولية.	41	0	2,51	3,00	,675
وجود معايير خاصة بالتدقيق.	41	0	2,59	3,00	,741
الالتزام بشرف المهنة و اخلاقياتها.	41	0	2,66	3,00	,617
التزام الموظفين بتطبيق القوانين و الانظمة.	41	0	2,59	3,00	,670
توفير الحماية القانونية الكافية للمدقق الخارجي	41	0	2,68	3,00	,567

الملحق رقم 06: نتائج مقاييس النزعة المركزية لمحاور الاستبيان

Statistiques

	N		Moyenne	Médiane	Ecart-type
	Valide	Manquante			
مستوى تطبيق الآليات الداخلية لحوكمة الشركات في الجنوب الشرقي الجزائر	41	0	2,5261	2,5714	,44543
مستوى تطبيق الآليات الخارجية لحوكمة الشركات في الجنوب الشرقي الجزائر	41	0	2,6098	2,7143	,42621
مستوى انتشار ظاهرة الفساد المالي في الجنوب الشرقي الجزائر	41	0	2,3275	2,5714	,54327

الملحق رقم 07: نتيجة اختبار شابيرو

Tests de normalité

	Kolmogorov-Smirnov			Shapiro-Wilk		
	Statistique	ddl	Signification	Statistique	ddl	Signification
مستوى تطبيق آليات حوكمة الشركات في الجنوب الشرقي الجزائر	,141	41	,040	,878	41	,000
مستوى انتشار ظاهرة الفساد المالي في الجنوب الشرقي الجزائر	,232	41	,000	,828	41	,000

الملحق رقم 08: معامل الارتباط سبيرمان

Corrélations

			مستوى تطبيق آليات حوكمة الشركات في الجنوب الشرقي الجزائر	مستوى انتشار ظاهرة الفساد المالي في الجنوب الشرقي الجزائر
Rho de Spearman	مستوى تطبيق آليات حوكمة الشركات في الجنوب الشرقي الجزائر	Coefficient de corrélation	1,000	,403**
		Sig. (bilatérale)	.	,009
		N	41	41
	مستوى انتشار ظاهرة الفساد المالي في الجنوب الشرقي الجزائر	Coefficient de corrélation	,403**	1,000
		Sig. (bilatérale)	,009	.
		N	41	41

**. La corrélation est significative au niveau 0,01 (bilatéral).